

تفسير بقية سورة الأنفال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ
وَأَبْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾

قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ
السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾ .
فيه خمس وعشرون مسألة (١):

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ الغنيمة في اللغة: ما يناله الرجل أو الجماعة
بسعي، ومن ذلك قول الشاعر:

وَقَدْ طَوَّفْتُ فِي الْأَفَاقِ حَتَّى رَضِيتُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ

وقال آخر:

وَمُطْعَمُ الْغَنَمِ يَوْمَ الْغَنَمِ مَطْعَمُهُ أَنْتَى تَوَجَّهَ وَالْمَحْرُومُ مَحْرُومٌ

والمغنم والغنيمة بمعنى؛ يقال: غنم القوم غنما، واعلم أن الاتفاق حاصل على أن المراد بقوله
تعالى: ﴿غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ مال الكفار إذا ظفر به المسلمون على وجه الغلبة والقهر، ولا تقتضي اللغة
هذا التخصيص على ما بيناه، ولكن عرف الشرع قيد اللفظ بهذا النوع، وسمى الشرع الواصل من
الكفار إلينا من الأموال باسمين: غنيمة وفيثا، فالشيء الذي يناله المسلمون من عدوهم بالسعي
وإيجاف (٢) الخيل والركاب يسمى غنيمة، ولزم هذا الاسم هذا المعنى حتى صار عرفا، والفيء مأخوذ
من فاء يفيء إذا رجع، وهو كل مال دخل على المسلمين من غير حرب ولا إيجاف، كخراج الأرض
وجزية الجماجم (٣) وخمس الغنائم، ونحو هذا قاله سفيان الثوري وعطاء بن السائب، وقيل: إنهما
واحد، وفيهما الخمس؛ قاله قتادة (٤). وقيل: الفيء عبارة عن كل ما صار للمسلمين من الأموال بغير
قهر. والمعنى متقارب.

الثانية: هذه الآية ناسخة (٥) لأول السورة، عند الجمهور، وقد ادعى ابن عبد البر الإجماع على

(١) في المطبوعات: «فيه ست وعشرون مسألة»، والصواب ما أثبتناه، كما ذكره المؤلف - رحمه الله .

(٢) الإيجاف: سرعة السير. اللسان «وجف» .

(٣) الجماجم: السادات، يقال: جمجمة العرب، أي: ساداتها؛ لأن الجمجمة الرأس، وهي أشرف الأعضاء، وقيل:

جماجم العرب: القبائل التي تجمع البطون فينسب إليها دونهم، النهاية (١/ ٢٩٩) لابن الأثير .

(٤) الاقوال الثلاثة لسفيان وعطاء وقتادة عند الطبري (١٠/ ٣) في تفسيره.

(٥) انظر: الناسخ والمنسوخ (ص ١٨١) للنحاس، والحق أنه لا نسخ؛ إذ لا تعارض بين الآيتين، وكذا قال ابن

الجوزي (ص ٣٤٤) في نواسخ القرآن فقال رحمه الله:

أن هذه الآية نزلت بعد قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، وأن أربعة أخماس الغنيمة مقسومة على الغانمين، على ما يأتي بيانه. وأن قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ نزلت في حين تشاجر أهل بدر في غنائم بدر، على ما تقدم أول السورة.

قلت: وما يدل على صحة هذا ما ذكره إسماعيل بن إسحاق قال: حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان قال: حدثني محمد بن السائب عن أبي صالح عن ابن عباس قال: لما كان يوم بدر قات النبي ﷺ: «من قتل قتيلًا فله كذا، ومن أسر أسيرًا فله كذا» وكانوا قتلوا سبعين، وأسروا سبعين، فجاء أبو اليسر بن عمرو بأسيرين، فقال: يا رسول الله إنك وعدتنا من قتل قتيلًا فله كذا، وقد جئت بأسيرين، فقام سعد فقال: يا رسول الله، إنا لم يمنعنا زهادة في الأجر، ولا جبن عن العدو ولكننا قمنا هذا المقام خشية أن يعطف المشركون، فإني إن تعطي هؤلاء لا يبقى لأصحابك شيء. قال: وجعل هؤلاء يقولون وهؤلاء يقولون فنزلت: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، فسلموا الغنيمة لرسول الله ﷺ، ثم نزلت: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية (١). وقد قيل: إنها محكمة غير منسوخة، وأن الغنيمة لرسول الله ﷺ، وليست مقسومة بين الغانمين، وكذلك لمن بعده من الأئمة. كذا حكاها المازري عن كثير من أصحابنا، رضي الله عنهم، وأن للإمام أن يخرجها عنهم. واحتجوا بفتح مكة وقصة حنين. وكان أبو عبيد يقول: افتتح رسول الله ﷺ مكة عنوةً ومن على أهلها فردها عليهم ولم يقسمها ولم يجعلها عليهم فينا. ورأى بعض الناس أن هذا جائز للأئمة بعده.

قلت: وعلى هذا يكون معنى قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾، والأربعة الأخماس للإمام، إن شاء حبسها وإن شاء قسمها بين الغانمين. وهذا ليس بشيء، لما ذكرناه، ولأن الله سبحانه أضاف الغنيمة للغانمين فقال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، ثم عين الخمس لمن سمي في كتابه، وسكت عن الأربعة الأخماس، كما سكت عن الثلثين في قوله: ﴿وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُمْ فَلِأُمَّهِمُ الثَّلَاثُ﴾ [النساء: ١١] فكان للأب الثلثان اتفاقاً، وكذا الأربعة الأخماس للغانمين إجماعاً، على ما ذكره ابن المنذر وابن عبد البر والداودي والماوردي أيضاً، والقاضي عياض وابن العربي (٢). والأخبار بهذا المعنى متظاهرة، وسيأتي بعضها. ويكون معنى قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾، الآية: ما ينقله الإمام لمن شاء لما يراه من المصلحة قبل القسمة. وقال عطاء والحسن: هي مخصوصة بما شذ من المشركين إلى المسلمين، من عبد أو أمة أو دابة، يقضي فيها الإمام بما أحب (٣). وقيل: المراد بها أنفال السرايا أي

= «والعجب ممن يدعى أنها منسوخة (يعني الآية الأولى)، فإن عامة ما تضمنت أن الأنفال لله والرسول، والمعنى: أنها يحكمان فيها، وقد وقع الحكم فيها بما تضمنته آية الخمس، وإن أريد أن الأمر ينقل الجيش ما أراد، فهذا حكم باق فلا يتوجه النسخ إليه بحال.» (أ.هـ).

(١) هذا إسناد واه: فيه الكلبي عن أبي صالح وهي من أرهى الطرق إلى ابن عباس رضي الله عنهم، وقد سبق روايته بسند آخر ليس فيه الجزء المرفوع عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه. انظر: تفسير الطبري (٥/١٠).

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٨٥٥) لابن العربي المالكي.

(٣) كذا عند الطبري (٥/ ١٠، ٦) في تفسيره.

غنائمها، إن شاء خمسها الإمام، وإن شاء نفلها كلها، وقال إبراهيم النخعي في الإمام يبعث السرية فيصيبون المغنم: إن شاء الإمام نفله كله، وإن شاء خمسه، وحكاه أبو عمر عن مكحول وعطاء، قال علي بن ثابت: سألت مكحولاً وعطاء عن الإمام ينفل القوم ما أصابوا، قال: ذلك لهم. قال أبو عمر: من ذهب إلى هذا تأول قول الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١] أن ذلك للنبي ﷺ يضعها حيث شاء، ولم ير أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾. وقيل: غير هذا مما قد أتينا عليه في كتاب «المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس»، ولم يقل أحد من العلماء فيما أعلم أن قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ الآية، ناسخ لقوله: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ بل قال الجمهور على ما ذكرنا: إن قوله: ﴿مَا غَنِمْتُمْ﴾ ناسخ، وهم الذين لا يجوز عليهم التحريف ولا التبديل لكتاب الله تعالى. وأما قصة فتح مكة فلا حجة فيها لاختلاف العلماء في فتحها. وقد قال أبو عبيد: ولا نعلم مكة يشبهها شيء من البلدان من جهتين: إحداهما: أن رسول الله ﷺ كان الله قد خصه من الأنفال والغنائم ما لم يجعله لغيره، وذلك لقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١] الآية، فترى أن هذا كان خاصاً له والجهة الأخرى أنه سن لمكة سننا ليست لشيء من البلاد. وأما قصة حنين فقد عوض الأنصار لما قالوا: يعطي الغنائم قريشا ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم! فقال لهم: «أما ترضون أن يرجع الناس بالدينا وترجعون برسول الله ﷺ إلى بيوتكم». خرج مسلم وغيره^(١). وليس لغيره أن يقول هذا القول، مع أن ذلك خاص به على ما قاله بعض علمائنا. والله أعلم.

الثالثة: لم يختلف العلماء أن قوله: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ ليس على عمومه، وأنه يدخله الخصوص، فمما خصصوه بإجماع أن قالوا: سلب المقتول لقاتله إذا نادى به الإمام، وكذلك الرقاب - أعني الأسارى - الخيرة فيها إلى الإمام بلا خلاف، على ما يأتي بيانه، ومما خص به أيضا الأرض. والمعنى: ما غنمتم من ذهب وفضة وسائر الأمتعة والسبي، وأما الأرض فغير داخله في عموم هذه الآية، لما روى أبو داود عن عمر بن الخطاب أنه قال لولا آخر الناس ما فتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خيبر^(٢)، ومما يصحح هذا المذهب ما رواه الصحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «منعت العراق ففيزها ودرهمها ومنعت الشام مدها ودينارها»^(٣) الحديث. قال الطحاوي: «منعت» بمعنى ستمنع، فدل ذلك على أنها لا تكون للغائبين، لأن ما ملكه الغائبون لا يكون فيه ففيز ولا درهم، ولو كانت الأرض تقسم ما بقي لمن جاء بعد الغائبين شيء. والله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠] بالعطف على قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [الحشر: ٨]. قال: وإنما يقسم ما ينقل من موضع إلى موضع. وقال الشافعي: كل ما حصل من الغنائم من أهل دار الحرب من شيء قل أو أكثر من دار أو أرض أو متاع أو غير ذلك قسم، إلا الرجال البالغين فإن الإمام فيهم مخير أن يمين أو يقتل أو يسبي. وسبيل ما أخذ منهم وسبي سبيل الغنيمة. واحتج بعموم الآية.

(١) متفق عليه: البخاري (٤٣٣١) في المغازي، ومسلم (١٠٥٩) في الزكاة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) صحيح: البخاري (٤٣٣٥) في المغازي، وأبو داود (٣٠٢٠) في الخراج والإمارة والفيء.

(٣) صحيح: مسلم (٢٨٩٦) في الفتن وأشراف الساعة.

قال: والأرض مغنومة لا محالة، فوجب أن تقسم كسائر الغنائم، وقد قسم رسول الله ﷺ ما افتتح عنوة من خير. قالوا: ولو جاز أن يدعى الخصوص في الأرض جاز أن يدعى في غير الأرض فيبطل حكم الآية، وأما آية «الحشر» فلا حجة فيها؛ لأن ذلك إنما هو في الفيء لا في الغنيمة، وقوله: «وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ» [الحشر: ١٠] استئناف كلام بالدعاء لمن سبقهم بالإيمان لا لغير ذلك، قالوا: وليس يخلو فعل عمر في توقيفه الأرض من أحد وجهين: إما أن تكون غنيمة استطاب أنفس أهلها، وطابت بذلك فوقفها، وكذلك روى جرير أن عمر استطاب أنفس أهلها، وكذلك صنع رسول الله ﷺ في سبي هوازن، لما أتوه استطاب أنفس أصحابه عما كان في أيديهم^(١)، وإما أن يكون ما وقفه عمر فيثا فلم يحتج إلى مراضاة أحد. وذهب الكوفيون إلى تخيير الإمام في قسمها أو إقرارها وتوظيف الخراج عليها، وتصيير ملكا لهم كأرض الصلح. قال شيخنا أبو العباس رضي الله عنه: وكان هذا جمع بين الدليلين ووسط بين المذهبين، وهو الذي فهمه عمر رضي الله عنه قطعا، ولذلك قال: لولا آخر الناس، فلم يخبر بنسخ فعل النبي ﷺ ولا بتخصيصه بهم، غير أن الكوفيين زادوا على ما فعل عمر، فإن عمر إنما وقفها على مصالح المسلمين، ولم يملكها لأهل الصلح، وهم الذين قالوا للإمام أن يملكها لأهل الصلح.

الرابعة: ذهب مالك وأبو حنيفة والثوري إلى أن السلب ليس للقاتل، وأن حكمه حكم الغنيمة، إلا أن يقول الأمير: من قتل قتيلا فله سلبه، فيكون حينئذ له، وقال الليث والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد والطبري وابن المنذر: السلب للقاتل على كل حال؛ قاله الإمام أو لم يقله، إلا أن الشافعي رضي الله عنه قال: إنما يكون السلب للقاتل إذا قتل قتيلا مقبلا عليه؛ وأما إذا قتله مدبرا عنه فلا^(٢)، قال أبو العباس بن سريج من أصحاب الشافعي: ليس الحديث: «من قتل قتيلا فله سلبه»^(٣) على عمومه، لإجماع العلماء على أن من قتل أسيرا أو امرأة أو شيخا أنه ليس له سلب واحد منهم، وكذلك من ذف^(٤) على جريح، ومن قتل من قطعت يده ورجلاه، قال: وكذلك المنهزم لا يمتنع في انهزامه، وهو كالمكتوف، قال: فعلم بذلك أن الحديث إنما جعل السلب لمن لقتله معنى زائد، أو لمن في قتله فضيلة، وهو القاتل في الإقبال، لما في ذلك من المؤنة. وأما من أثن^(٥) فلا، وقال الطبري: السلب للقاتل، مقبلا قتله أو مدبرا، هاربا أو مبارزا إذا كان في المعركة، وهذا يرده ما ذكره عبد الرزاق ومحمد بن بكر عن ابن جريج قال: سمعت نافعا مولى ابن عمر يقول: لم نزل نسمع إذا التقى المسلمون والكفار فقتل رجل من المسلمين رجلا من الكفار، فإن سلبه له إلا أن يكون في معمة القتال؛ لأنه حينئذ لا يدري من قتل قتيلا^(٦)، فظاهر هذا يرد قول

(١) صحيح: وقد سبق.

(٢) البحر المحيط (٤/ ٤٩٨) لأبي حيان.

(٣) متفق عليه: البخاري (٣١٤٢) في فرض الخمس، ومسلم (١٧٥١/ ٤١) في الجهاد والسير، عن أبي قتادة رضي الله عنه.

(٤) من الذف: وهو الإجهاز على الجريح، وكذلك الذفاف. اللسان «ذف».

(٥) أثن في العدو: بالغ، وأثنته الجراحة، أي: أوهته. اللسان «ثن».

(٦) وانظره عند ابن أبي شيبة (٦/ ٤٧٩) في المصنف بنفس الإسناد.

الطبري لاشتراطه في السلب القتل في المعركة خاصة، وقال أبو ثور وابن المنذر: السلب للقاتل في معركة كان أو غير معركة، في الإقبال والإدبار والهروب والانتهاز، على كل الوجوه، لعموم قوله ﷺ: «من قتل قتيلًا فله سلبه»^(١).

قلت: روى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال: غزونا مع رسول الله ﷺ هوازن فبينما نحن نتضحى^(٢) مع رسول الله ﷺ، إذ جاء رجل على جمل أحمر فأناخه، ثم انتزع طلقا^(٣) من حقه^(٤) فقيده به الجمل، ثم تقدم يتعدى مع القوم، وجعل ينظر، وفيما ضَعَفَ ورقه في الظهر^(٥)، وبعضنا مشاة، إذ خرج يشتد^(٦)، فأتى جملة فأساطق قيده ثم أناخه وقعد عليه، فأناره فاشتد به الجمل، فاتبعه رجل على ناقه ورقاء^(٧)، قال سلمة: وخرجت أشد فكنت عند ورك الناقة، ثم تقدمت حتى كنت عند ورك الجمل، ثم تقدمت حتى أخذت بخطام الجمل فأنخته، فلما وضع ركبته في الأرض، اخترطت سيفي فضربت رأس الرجل فندر^(٨)، ثم جثت بالجمل أقوده، عليه رحله وسلاحه، فاستقبلني رسول الله ﷺ والناس معه فقال: «من قتل الرجل؟ قالوا: ابن الأكوع. قال: له سلبه أجمع»^(٩)، فهذا سلمة قتله هاربا غير مقبل، وأعطاه سلبه. وفيه حجة مالك من أن السلب لا يستحقه القاتل إلا بإذن الإمام، إذ لو كان واجبا له بنفس القتل لما احتج إلى تكرير هذا القول. ومن حجته أيضا: ما ذكره أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا أبو الأحوص عن الأسود بن قيس عن بشر بن علقمة قال: بارزت رجلا يوم القادسية فقتلته وأخذت سلبه، فأتيت سعدا فخطب سعد أصحابه، ثم قال: هذا سلب بشر بن علقمة، فهو خير من اثني عشر ألف درهم، وإنا قد نفلناه إياه^(١٠)، فلو كان السلب للقاتل قضاء من النبي ﷺ ما احتج الأمراء أن يضيفوا ذلك إلى أنفسهم باجتهادهم، ولأخذ القاتل دون أمرهم، والله أعلم، وفي الصحيح: أن معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء ضربا أبا جهل بسيفيهما حتى قتلاه، فأتيا رسول الله ﷺ فقال: «أيكما قتله؟» فقال

(١) صحيح: وقد سبق.

(٢) التضحى: التغذى - يعني يأكل في وقت الضحى النهاية (٧٦/٣) لابن الأثير.

(٣) الطلق: القيد من الجلود. اللسان «طلق».

(٤) الحقب: الحبل المشدود على حلق البعير - أو في مؤخر القتب. اللسان «حقب».

(٥) الرقة في الظهر: الهزال في الإبل. اللسان «رقة».

(٦) يشتد: يسرع. اللسان «شدد».

(٧) الأورق: ما في لونه بياض إلى سواد من الإبل. اللسان «ورق».

(٨) ندر: سقط. اللسان «ندر».

(٩) متفق عليه: البخاري (٣٠٥١) في الجهاد، ومسلم (١٧٥٤) في الجهاد والسير واللفظ له.

(١٠) كذا في المصنف (٤٧٨/٦) لابن أبي شيبة، والتمهيد (٢٣/٢٥٧) لابن عبد البر، وفيه (شبر بن علقمة) بدلا

من (بشر بن علقمة). وهو الصحيح كما في التاريخ الكبير (٤/٢٦٧) للبخاري، والجرح والتعديل (٤/٣٨٩)

لابن أبي حاتم.

وهو: كوفي وثقه ابن حبان (٤/٣٧) في الثقات.

كل واحد منهما: أنا قتلتها، فنظر في السيفين فقال: «كلاهما قتله» وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح^(١)، وهذا نص على أن السلب ليس للقاتل، إذ لو كان له لقسمه النبي ﷺ بينهما، وفي الصحيح أيضا عن عوف بن مالك قال: خرجت مع من خرج مع زيد بن حارثة في غزوة مؤتة، ورافقني مددي من اليمن، وساق الحديث، وفيه: فقال عوف: يا خالد، أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل؟ قال: بلى، ولكنني استكثرته^(٢)، وأخرجه أبو بكر البرقاني بإسناده الذي أخرجه به مسلم، وزاد فيه بيانا: أن عوف بن مالك قال: إن رسول الله ﷺ لم يكن يخمس السلب، وإن مدديا كان رفيقا لهم في غزوة مؤتة في طرف من الشام، قال: فجعل رومي منهم يشتد على المسلمين وهو على فرس أشقر، وسرج مذهب، ومنطقة ملطخة، وسيف محلى بذهب، قال: فيغري بهم، قال: فتلطف له المددي حتى مر به فضرب عرقوب فرسه فوق، وعلاه بالسيف فقتله وأخذ سلاحه، قال: فأعطاه خالد بن الوليد وحبس منه، قال عوف: فقلت له: أعطه كله، أليس قد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «السلب للقاتل»! قال: بلى، ولكنني استكثرته، قال عوف: وكان بيني وبينه كلام، فقلت له: لأخبرن رسول الله ﷺ، قال عوف: فلما اجتمعنا عند رسول الله ﷺ ذكر عوف ذلك لرسول الله ﷺ فقال لخالد: «لم لم تعطه؟» قال: فقال: استكثرته، قال: «فادفعه إليه» فقلت له: ألم أنجز لك ما وعدتك؟ قال: فغضب رسول الله ﷺ وقال: «يا خالد لا تدفعه إليه، هل أنتم تاركون لي أمرائي؟». فهذا يدل دلالة واضحة على أن السلب لا يستحقه القاتل بنفس القتل بل برأي الإمام ونظره. وقال أحمد بن حنبل: لا يكون السلب للقاتل إلا في المبارزة خاصة.

الخامسة: اختلف العلماء في تخميس السلب، فقال الشافعي: لا يخمس، وقال إسحاق: إن كان السلب يسيرا فهو للقاتل، وإن كان كثيرا خمس، وفعله عمر بن الخطاب مع البراء بن مالك حين بارز المرزبان فقتله، فكانت قيمة منطقتة وسواريه ثلاثين ألفا فخمس ذلك، أنس عن البراء بن مالك أنه قتل من المشركين مائة رجل إلا رجلا مبارزة، وأنهم لما غزوا الزارة^(٣) خرج دهقان الزارة فقال: رجل ورجل، فبرز البراء فاختلفا بسيفيهما ثم اعتنقا فتوركه البراء فقعده على كبده، ثم أخذ السيف فذبحه، وأخذ سلاحه ومنطقته وأتى به عمر، فنقله السلاح وقوم المنطقة بثلاثين ألفا فخمسها، وقال: إنها مال، وقال الأوزاعي ومكحول: السلب مغنم وفيه الخمس، وروي نحوه عن عمر بن الخطاب. والحجة للشافعي ما رواه أبو داود عن عوف بن مالك الأشجعي وخالد بن الوليد أن رسول الله ﷺ قضى في السلب للقاتل ولم يخمس السلب^(٤).

السادسة: ذهب جمهور العلماء إلى أن السلب لا يعطى للقاتل إلا أن يقيم البيعة على قتله، قال أكثرهم: ويجزئ شاهد واحد، على حديث أبي قتادة، وقيل: شاهدان أو شاهد ويمين، وقال

(١) متفق عليه: البخاري (٣٩٨٨) في المغازي، ومسلم (١٧٥٢) في الجهاد والسير.

(٢) صحيح: مسلم (١٧٥٣) في الجهاد والسير.

(٣) الزارة: قرية كبيرة في البحرين. معجم البلدان (١٤١/٣) لياقوت الحموي. والدهقان: شيخ البلد - فارسي معرب. اللسان «دهقان».

(٤) صحيح: أبو داود (٢٧٢١) في الجهاد، وصححه العلامة الألباني هناك (ص ٤١٤) ط - مكتبة المعارف - الرياض.

الأوزاعي: يعطاه بمجرد دعواه، وليست البيينة شرطاً في الاستحقاق، بل إن اتفق ذلك فهو الأولى دفعا للمنازعة، ألا ترى أن النبي ﷺ أعطى أبا قتادة سلب مقتوله من غير شهادة ولا يمين^(١)، ولا تكفي شهادة واحد، ولا يناط بها حكم بمجردهما، وبه قال الليث بن سعد.

قلت: سمعت شيخنا الحافظ المنذري الشافعي أبا محمد عبد العظيم يقول: إنما أعطاه النبي ﷺ السلب بشهادة الأسود بن خزاعي وعبد الله بن أنيس، وعلى هذا يندفع النزاع ويزول الإشكال، ويترد الحكم، وأما المالكية فيخرج على قولهم إنه لا يحتاج الإمام فيه إلى بيينة؛ لأنه من الإمام ابتداء عطية، فإن شرط الشهادة كان له، وإن لم يشترط جاز أن يعطيه من غير شهادة.

السابعة: واختلفوا في السلب ما هو، فأما السلاح وكل ما يحتاج للقتال فلا خلاف أنه من السلب، وفرسه إن قاتل عليه وصرع عنه، وقال أحمد في الفرس: ليس من السلب. وكذلك إن كان في هميانه^(٢) وفي منطقته دنائير أو جواهر أو نحو هذا، فلا خلاف أنه ليس من السلب. واختلفوا فيما يترين به للحرب، فقال الأوزاعي: ذلك كله من السلب، وقالت فرقة: ليس من السلب. وهذا مروى عن سحنون رحمه الله، إلا المنطقة فإنها عنده من السلب، وقال ابن حبيب في الواضحة: والسواران من السلب.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿فَأَن لَّهِ خُمُسُهُ﴾ قال أبو عبيد: هذا ناسخ لقوله عز وجل في أول السورة: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]، ولم يخمس رسول الله ﷺ غنائم بدر، فنسخ حكمه في ترك التخمس بهذا. إلا أنه يظهر من قول علي رضي الله عنه في «صحيح مسلم» كان لي شارف^(٣) من نصيبي من المغنم يوم بدر، وكان رسول الله ﷺ أعطاني شارقاً من الخمس يومئذ الحديث^(٤): أنه خمس، فإن كان هذا فقول أبي عبيد مردود. قال ابن عطية: ويحتمل أن يكون الخمس الذي ذكر علي من إحدى الغزوات التي كانت بين بدر وأحد، فقد كانت غزوة بني سليم و [غزوة السويق]^(٥) وغزوة ذي أمر وغزوة بحران، ولم يحفظ فيها قتال، ولكن يمكن أن غنمت غنائم. والله أعلم^(٦).

قلت: وهذا التأويل يردده قول علي يومئذ، وذلك إشارة إلى يوم قسم غنائم بدر، إلا أنه يحتمل أن يكون من الخمس إن كان لم يقع في بدر تخمس، من خمس سرية عبد الله بن جحش، فإنها أول غنيمة غنمت في الإسلام، وأول خمس كان في الإسلام، ثم نزل القرآن: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾. وهذا أولى من التأويل الأول، والله أعلم.

التاسعة: ﴿ مَا ﴾ في قوله: ﴿ مَا غَنِمْتُمْ ﴾ بمعنى الذي والهاء محذوفة، أي الذي غنمتموه، ودخلت الفاء لأن في الكلام معنى المجازاة، و«أن» الثانية توكيد للأولى. ويجوز كسرهما، وروى عن

(١) سبق تخريجه.

(٢) الهيمان: ما يجعل فيه النفقة، وشداد السراويل - معرب. اللسان «هيم».

(٣) الشارف: هي الناقة المسنة، النهاية (٤٦٢/٢) لابن الأثير.

(٤) متفق عليه: وقد سبق.

(٥) ما بين المعوفين مكانه في المطبوعات: «غزوة بني المصطلق»، وهو خطأ ظاهر، لأن بني المصطلق كانت سنة ست للهجرة، أما غزوة السويق فكانت (سنة ٢ هـ) من شهر ذي الحجة.

(٦) المحرر الوجيز (٦/ ٣٠٧) لابن عطية.

أبي عمرو ، قال الحسن: هذا مفتاح كلام، الدنيا والآخرة لله^(١)، ذكره النسائي، واستفتح عز وجل الكلام في الفياء والخمس بذكر نفسه، لأنهما أشرف الكسب، ولم ينسب الصدقة إليه؛ لأنها أوساخ الناس.

العاشرة: واختلف العلماء في كيفية قسم الخمس على أقوال ستة:

الأول: قالت طائفة: يقسم الخمس على ستة . فيجعل السدس للكعبة، وهو الذي لله، والثاني لرسول الله ﷺ، والثالث لذوي القربى، والرابع لليتامى، والخامس للمساكين، والسادس لابن السبيل، وقال بعض أصحاب هذا القول: يرد السهم الذي لله على ذوي الحاجة.

الثاني: قال أبو العالية والربيع^(٢): تقسم الغنيمة على خمسة، فيعزل منها سهم واحد، وتقسم الأربعة على الناس، ثم يضرب بيده على السهم الذي عزله، فما قبض عليه من شيء جعله للكعبة، ثم يقسم بقية السهم الذي عزله على خمسة: سهم للثني ﷺ، وسهم لذوي القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل.

الثالث: قال المنهال بن عمرو: سألت عبد الله بن محمد بن عليّ بن عليّ بن الحسين عن الخمس فقال: هو لنا، قلت لعلي: إن الله تعالى يقول: ﴿وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَأَبْنَ السَّبِيلِ﴾ فقال: أيتامنا ومساكيننا.

الرابع: قال الشافعي: يقسم على خمسة، ورأى أن سهم الله ورسوله واحد، وأنه يصرف في مصالح المؤمنين، والأربعة الأخماس على الأربعة الأصناف المذكورين في الآية.

الخامس: قال أبو حنيفة: يقسم على ثلاثة: اليتامى والمساكين وابن السبيل، وارتفع عنده حكم قرابة رسول الله ﷺ بموته، كما ارتفع حكم سهمه، قالوا: ويبدأ من الخمس بإصلاح القنطرة، وبناء المساجد، وأرزاق القضاة والجند، وروي نحو هذا عن الشافعي أيضا.

السادس: قال مالك: هو موكول إلى نظر الإمام واجتهاده، فيأخذ منه من غير تقدير، ويعطى منه القرابة باجتهاد، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين، وبه قال الخلفاء الأربعة، وبه عملوا، وعليه يدل قوله ﷺ: «ما لي مما آفأ الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود عليكم»^(٣)، فإنه لم يقسمه أخماسا ولا أثلاثا، وإنما ذكر في الآية من ذكر على وجه التنبية عليهم، لأنهم من أهم من يدفع إليه. قال الزجاج محتجا لمالك: قال الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَأَبْنَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥] وللرجل جائز باجماع أن ينفق في غير هذه الأصناف إذا رأى ذلك، وذكر النسائي عن عطاء قال: خمس الله وخمس رسوله واحد، كان رسول الله ﷺ يحمل منه ويعطى منه ويضعه حيث شاء ريصنغ به ما شاء.

الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ ليست اللام لبيان الاستحقاق والمالك، وإنما هي لبيان المصرف والمحل، والدليل عليه ما رواه مسلم أن الفضل بن عباس وربيعة بن عبد المطلب أتيا النبي

(١) ضعيف: انظر: الطبري (١٠ / ٤) في تفسيره .

(٢) حسن: السابق (١٠ / ٥).

(٣) مرسل: النسائي (٧ / ١٣٢، ١٣٣) في قسم الفياء، عن عطاء بن أبي رباح رضي الله عنه .

ﷺ، فتكلم أحدهما فقال: يا رسول الله، أنت أبر الناس، وأوصل الناس، وقد بلغنا النكاح فجننا لتؤمرنا على بعض هذه الصدقات، فنؤدي إليك كما يؤدي الناس، ونصيب كما يصيبون، فسكت طويلا حتى أردنا أن نكلمه، قال: وجعلت زينب تلمع^(١) إلينا من وراء الحجاب ألا تكلماه، قال: ثم قال: «إن الصدقة لا تحل لآل محمد إنما هي أوساخ الناس، ادعوا لي محمية^(٢)»، وكان على الخمس «نونفل بن الحارث بن عبد المطلب» قال: فجاءه فقال لمحمية: «أنكح هذا الغلام ابنتك» - للفضل بن عباس - فأنكحه، وقال لنوفل بن الحارث: «أنكح هذا الغلام ابنتك» يعني ربيعة بن عبد المطلب، وقال لمحمية: «أصدق عنهما من الخمس كذا وكذا»^(٣)، وقال ﷺ: «ما لي بما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود عليكم»^(٤)، وقد أعطى جميعه وبعضه، وأعطى منه المؤلفه قلوبهم، وليس ممن ذكرهم الله في التقسيم، فدل على ما ذكرناه، والموقف الإله.

الثانية عشرة: واختلف العلماء في ذوي القربى على ثلاثة أقوال: قريش كلها؛ قاله بعض السلف^(٥)، لأن النبي ﷺ لما صعد الصفا جعل يهتف: «يا بني فلان، يا بني عبد مناف، يا بني عبد المطلب يا بني كعب يا بني مرة، يا بني عبد شمس، أنقذوا أنفسكم من النار» الحديث^(٦)، وسيأتي في «الشعراء»، وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور ومجاهد وقتادة وابن جريج ومسلم بن خالد: بنو هاشم وبنو عبد المطلب، لأن النبي ﷺ لما قسم سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبنو عبد المطلب قال: «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام، إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد» وشبك بين أصابعه، أخرجه النسائي والبخاري^(٧). قال البخاري: قال الليث حدثني يونس، وزاد: قال جبير ولم يقسم النبي ﷺ لبني عبد شمس ولا لبني نوفل شيئا^(٨)، قال ابن إسحاق: وعبد شمس وهاشم والمطلب إخوة لأم، وأمهم عاتكة بنت مرة، وكان نوفل أخاهم لأبيهم. قال النسائي: وأسهم النبي ﷺ لذوي القربى، وهم بنو هاشم وبنو المطلب، بينهم الغني والفقير^(٩)، وقد قيل: إنه للفقير منهم دون الغني، كالتامى وابن السبيل - وهو أشبه القولين بالصواب عندي، والله أعلم - والصفير والكبير والذكر والأثني سواء، لأن الله تعالى جعل ذلك لهم، وقسمه رسول الله ﷺ فيهم، وليس

(١) تلمع: تشير بيدها. النهاية (٤/ ٢٧١) لابن الأثير.

(٢) هو محمية بن جزء وهو رجل من بني أسد - بفتح الميم ثم حاء مهمله ساكنة، ثمميم أخرى مكسورة ثم ياء مخففة، وجزء - بجيم مفتوحة - كذا في شرح النووي (٤/ ١٩٦، ١٩٧) ط: دار الفجر للتراث.

قلت: وفي الإصابة (٣/ ٣٨٨) قال الحافظ: «ابن عبد يغوث الزبيدي، بضم أوله، حليف بني سهم من قريش، كان قديم الإسلام وهاجر إلى الحبشة، وكان عامل رسول الله ﷺ على الأخماس» (١. هـ).

(٣) صحيح: مسلم (١٠٧٢) في الزكاة.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ضعيف إلى ابن عباس: انظر: الطبري (١٠/ ٧، ٨) في تفسيره، وفيه أبو معشر، وهو ضعيف.

(٦) متفق عليه: البخاري (٤٧٧١) في التفسير، ومسلم (٢٠٤) في الإيمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) (٨، ٧) صحيح: البخاري (٣١٤٠) في فرض الخمس، وأبو داود (٢٩٧٨) في الخراج، والنسائي (٧/ ١٣٠) في

قسم الفيء.

(٩) وقد سبق.

في الحديث أنه فضل بعضهم على بعض. الثالث: بنو هاشم خاصة، قاله مجاهد^(١) وعلي بن الحسين، وهو قول مالك والثوري والأوزاعي وغيرهم.

الثالثة عشرة: لما بين الله عز وجل حكم الخمس وسكت عن الأربعة الأخماس، دل ذلك على أنها ملك للغنائم، وبين النبي ﷺ ذلك بقوله: «وأما قرية عصت الله ورسوله، فإن خمسها لله ورسوله ثم هي لكم»^(٢)، وهذا ما لا خلاف فيه بين الأمة ولا بين الأئمة، على ما حكاه ابن العربي^(٣) في أحكامه وغيره، بيد أن الإمام إن رأى أن يمن على الأسارى بالإطلاق فعلى، وبطلت حقوق الغنائم فيهم، كما فعل النبي ﷺ بشمامة بن أثال وغيره^(٤)، وقال: «لو كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني في هؤلاء النتنى» يعني: أسارى بدر «لتركتهم له» أخرجه البخاري^(٥)، مكافأة له لقيامه في شأن نقض الصحيفة، وله أن يقتل جميعهم، وقد قتل رسول الله ﷺ عقبه بن أبي معيط من بين الأسرى صبياً^(٦)، وكذلك النضر بن الحارث قتله بالصفراء^(٧) صبياً، وهذا ما لا خلاف فيه. كان لرسول الله ﷺ سهم كسهم الغنائم، حضر أو غاب، وسهم الصفي، يصطفي سيفاً أو سهماً أو خادماً أو دابة، وكانت صافية بنت حبي من الصفي من غنائم خيبر، وكذلك ذو الفقار^(٨) كان من الصفي، وقد انقطع بموته، إلا عند أبي ثور فإنه رآه باقياً للإمام يجعله مجعل سهم النبي ﷺ. وكانت الحكمة في ذلك أن أهل الجاهلية كانوا يرون للرئيس ربع الغنيمة، قال شاعرهم:

لَكَ الْمَرْبَاعُ مِنْهَا وَالصَّفَايَا وَحُكْمُكَ وَالنَّشِيطَةُ وَالْفُضُولُ

وقال آخر:

مِنَّا الَّذِي رِبَّعَ الْجِيُوشَ لَصَلْبِهِ عَشْرُونَ وَهُوَ يُعَدُّ فِي الْأَحْيَاءِ

يقال: ربّع الجيش ربّعه ربّاعة: إذا أخذ ربع الغنيمة، قال الأصمعي: ربع في الجاهلية وخمس في الإسلام، فكان يأخذ بغير شرع ولا دين الربع من الغنيمة، ويصطفي منها، ثم يتحكم بعد الصفي في أي شيء أراد، وكان ما شذ منها وما فضل من حرثي ومتاع له، فأحكم الله سبحانه الدين بقوله: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ»، وأبقى سهم الصفي لنبيه ﷺ وأسقط حكم الجاهلية. وقال عامر الشعبي: كان لرسول الله ﷺ سهم يدعى الصفي إن شاء عبداً أو أمة أو فرساً يختاره قبل الخمس أخرجه أبو داود^(٩)، وفي حديث أبي هريرة قال: فيلقى العبد فيقول: «أي فل، ألم أكرمك وأسودك وأزوجك، وأسخر لك الخيل والإبل وأدرك ترأس وتربع؟!» الحديث. أخرجه مسلم^(١٠).

(١) الطبري (٨ / ١٠) في تفسيره.

(٢) صحيح: مسلم (١٧٥٦) في الجهاد والسير، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أحكام القرآن (٢ / ٨٦٢) لابن العربي المالكي.

(٤) متفق عليه: البخاري (٤٦٢) في الصلاة، ومسلم (١٧٦٤) في الجهاد والسير، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) صحيح: البخاري (٤٠٢٤) في المغازي، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٦) صحيح: أبو داود (٢٦٨٦) في الجهاد عن ابن مسعود، وصححه الألباني هناك.

(٧) الصفراء: واد قريب من بدر من ناحية المدينة، وهو كثير النخل والزرع والخير. معجم البلدان (٣ / ٤٦٨) لابن الأثير.

(٨) هو سيف النبي ﷺ، وسمي كذلك لأنه كان فيه حفر صغار حسان. النهاية (٣ / ٤٦٤) لابن الأثير.

(٩) مرسل: أبو داود (٢٩٩١) في الخراج والإمارة والفيء، والنسائي (٤٤٤٧) في الكبرى عن الشعبي مرسلًا.

(١٠) صحيح: مسلم (٢٩٦٨) في الزهد والرقائق، وقال النووي: في شرح صحيح مسلم (٤ / ٢٢٧٩): «وفل =

«تربع» بالباء الموحدة من تحتها: تأخذ المربع، أي: الربع مما يحصل لقومك من الغنائم والكسب، وقد ذهب بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه إلى أن خمس الخمس كان النبي ﷺ يصرفه في كفاية أولاده ونسائه، ويدخر من ذلك قوت سنته، ويصرف الباقي في الكراع^(١) والسلاح، وهذا يرده ما رواه عمر قال: كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، فكانت للنبي ﷺ خاصة، فكان ينفق على نفسه منها قوت سنة، وما بقي جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله. أخرجه مسلم^(٢)، وقال: «والخمس مردود عليكم»^(٣).

الرابعة عشرة: ليس في كتاب الله تعالى دلالة على تفضيل الفارس على الراجل، بل فيه أنهم سواء؛ لأن الله تعالى جعل الأربعة أخماس لهم ولم يخص رجلا من فارس، ولولا الأخبار الواردة عن النبي ﷺ لكان الفارس كالراجل، والعبد كالحر، والصبي كالبالغ، وقد اختلف العلماء في قسمة الأربعة الأخماس، فالذي عليه عامة أهل العلم فيما ذكر ابن المنذر: أنه يسهم للفارس سهمان، وللراجل سهم، وبمن قال ذلك مالك بن أنس ومن تبعه من أهل المدينة، وكذلك قال الأوزاعي ومن وافقه من أهل الشام، وكذلك قال الثوري ومن وافقه من أهل العراق، وهو قول الليث بن سعد ومن تبعه من أهل مصر، وكذلك قال الشافعي رضي الله عنه وأصحابه، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور ويعقوب ومحمد، قال ابن المنذر: ولا نعلم أحدا خالف في ذلك إلا النعمان فإنه خالف فيه السنن وما عليه جل أهل العلم في القديم والحديث. قال: لا يسهم للفارس إلا سهم واحد.

قلت: ولعله شبه عليه بحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين، وللراجل سهما^(٤). أخرجه الدارقطني وقال: قال الرمادي: كذا يقول ابن نمير، قال لنا النيسابوري: هذا عندي وهم من ابن أبي شيبة أو من الرمادي؛ لأن أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن بشر وغيرهما رووه عن ابن عمر رضي الله عنهما بخلاف هذا، وهو أن رسول الله ﷺ أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، سهما له وسهمين لفرسه^(٥)، هكذا رواه عبد الرحمن بن بشر عن عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، وذكر الحديث^(٦)، وفي «صحيح البخاري» عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهما^(٧)، وهذا نص، وقد روى الدارقطني عن الزبير قال: أعطاني رسول الله ﷺ أربعة أسهم يوم بدر، سهمين لفرسي وسهما لي وسهما لأمي من ذوي القرابة^(٨)، وفي رواية: وسهما لأمه سهم ذوي القربى، وأخرج عن بشير بن عمرو بن محصن قال:

= بضم الفاء، وسكون اللام - أي: يا فلان، وهو ترخيم على خلاف القياس.

- (١) الكراع: اسم جامع للخيل والسلاح. النهاية (٤/ ١٦٥) لابن الأثير.
- (٢) متفق عليه: البخاري (٣٩٤) في فرض الخمس، ومسلم (١٧٥٧) في الجهاد والسير.
- (٣) صحيح: وقد سبق.
- (٤) ضعيف: الدارقطني (٤/ ١٠٦، ١٠٧) في سننه.
- (٥، ٦) صحيح: كذا عند أبي داود (٢٧٣٣) في الجهاد، وانظر التالي.
- (٧) متفق عليه: البخاري (٢٨٦٣) في الجهاد، ومسلم (١٧٦٢) في الجهاد والسير.
- (٨) صحيح: الدارقطني (٤/ ١١٠) في سننه، والنسائي (٦/ ٢٢٨) في الخيل، وصححه الألباني هناك.

أسهم رسول الله ﷺ لفرسي أربعة أسهم، ولي سهمًا، فأخذت خمسة أسهم^(١)، وقيل: إن ذلك راجع إلى اجتهاد الإمام، فينفذ ما رأى، والله أعلم.

الخامسة عشرة: لا يفاضل بين الفارس والراجل بأكثر من فرس واحد، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يسهم لأكثر من فرس واحد؛ لأنه أكثر غناء وأعظم منفعة، وبه قال ابن الجهم من أصحابنا، ورواه سحنون عن ابن وهب، ودليلنا: أنه لم ترد رواية عن النبي ﷺ بأن يسهم لأكثر من فرس واحد، وكذلك الأئمة بعده، ولأن العدو لا يمكن أن يقاتل إلا على فرس واحد، وما زاد على ذلك فرفاهية وزيادة عدة، وذلك لا يؤثر في زيادة السهمان، كالذي معه زيادة سيوف أو رماح، واعتبارا بالثالث والرابع. وقد روي عن سليمان بن موسى أنه يسهم لمن كان عنده أفراس، لكل فرس سهم.

السادسة عشرة: لا يسهم إلا للعتاق من الخيل، لما فيها من الكر والفر، وما كان من البراذين والهجن بمثابتهما في ذلك، وما لم يكن كذلك لم يسهم له، وقيل: إن أجازها الإمام أسهم لها، لأن الانتفاع بها يختلف بحسب المواضع، فالهجن والبراذين تصلح للمواضع المتوعدة كالشعاب والجبال، والعتاق تصلح للمواضع التي يتأتى فيها الكر والفر، فكان ذلك متعلقا برأي الإمام، والعتاق: خيل العرب، والهجن والبراذين: خيل الروم.

السابعة عشرة: واختلف علماؤنا في الفرس الضعيف، فقال أشهب وابن نافع: لا يسهم له؛ لأنه لا يمكن القتال عليه فأشبهه الكسير، وقيل: يسهم له؛ لأنه يرحى برؤه، ولا يسهم للأعرج إذا كان في حيز ما لا ينتفع به، كما لا يسهم للكسير، فأما المريض مرضا خفيفا مثل الرهيص، وما يجري مجراه مما لا يمنعه المرض عن حصول المنفعة المقصودة منه فإنه يسهم له، ويعطى الفرس المستعار والمستأجر، وكذلك المغصوب، وسهمه لغاصبه، ويستحق السهم للخيل وإن كانت في السفن ووقعت الغنيمة في البحر، لأنها معدة للنزول إلى البر.

الثامنة عشرة: لا حق في الغنائم للحشوة كالأجراء والصناع الذين يصحبون الجيش للمعاش، لأنهم لم يقصدوا قتالا ولا خرجوا مجاهدين، وقيل: يسهم لهم، لقوله ﷺ: «الغنيمة لمن شهد الواقعة»، أخرجه البخاري^(٢)، وهذا لا حجة فيه؛ لأنه جاء بيانا لمن باشر الحرب وخرج إليه، وكفى ببيان الله عز وجل المقاتلين وأهل المعاش من المسلمين حيث جعلهم فرقتين متميزتين، لكل واحدة حالها في حكمها، فقال: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ وَأَخْرُوجُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّقُونَ مِنَ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الزمل: ٢٠] إلا أن هؤلاء إذا قاتلوا لا يضرهم كونهم على معاشهم، لأن سبب الاستحقاق قد وجد منهم، وقال أشهب: لا يستحق أحد منهم وإن قاتل، وبه قال ابن القصار في الأجير: لا يسهم له وإن قاتل، وهذا يرده حديث سلمة بن الأكوع قال: كنت تبيعا لطلحة بن عبيد الله أسقي فرسه وأحسه وأخدمه وأكل من طعامه، الحديث، وفيه: ثم أعطاني رسول الله ﷺ

(١) الدارقطني (٤/ ١٠٤) في سننه .

(٢) هذا عنوان الباب وليس بحديث رواه البخاري، ولا أصل له مرفوعًا، وهو موقوف على عمر رضي الله عنه، وانظر: نصب الراية (٤/ ٤٠٨) للزليعي .

سهمين، سهم الفارس وسهم الراجل، فجمعهما لي، خرجه مسلم^(١). واحتج ابن القصار ومن قال بقوله بحديث عبد الرحمن بن عوف، ذكره عبد الرزاق، ولله: فقال رسول الله ﷺ لعبد الرحمن: هذه الثلاثة الدنانير حظه ونصيبه من غزوته في أمر دنياه وآخرته^(٢).

التاسعة عشرة: فاما العبيد والنساء، فمذهب الكتاب: انه لا يسهم لهم ولا يرضخ^(٣)، وقيل: يرضخ لهم، وبه قال جمهور العلماء. وقال الأوزاعي: إن قاتلت المرأة أسهم لها، وزعم أن رسول الله ﷺ أسهم للنساء يوم خيبر، قال: وأخذ المسلمون بذلك عندنا، وإلى هذا القول مال ابن حبيب من أصحابنا، خرج مسلم عن ابن عباس أنه كان في كتابه إلى محمد: تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهن فيداوين الجرحى، ويحذيين من الغنيمة، وأما بسهم فلم يضرب لهن^(٤)، وأما الصبيان فإن كان مطيقا للقتال ففيه عندنا ثلاثة أقوال: الإسهم ونفيه حتى يبلغ؛ لحديث ابن عمر، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، والفرقة بين أن يقتل فيسهم له أو لا يقتل فلا يسهم له، والصحيح الأول، لأمر رسول الله ﷺ في بني قريظة أن يقتل منهم من أنبت ويخلي منهم من لم ينبت. وهذه مراعاة لإطاقة القتال لا للبلوغ، وقد روى أبو عمر في «الاستيعاب» عن سمرة بن جندب قال: كان رسول الله ﷺ يمرض عليه الغلمان من الأنصار فيلحق من أدرك منهم، فعرضت عليه عاما فألحق غلاما ووردي، فقلت: يا رسول الله، ألحقته ورددتني، ولو صارعني صرعته قال: فصارعني فصرعته فألحقني^(٥)، وأما العبيد فلا يسهم لهم أيضا ويرضخ لهم.

الموفية عشرين: الكافر إذا حضر بإذن الإمام وقاتل ففي الإسهم له عندنا ثلاثة أقوال: الإسهم ونفيه، وبه قال مالك وابن القاسم، زاد ابن حبيب: ولا نصيب لهم، ويفرق في الثالث - وهو لسحنون - بين أن يستقل المسلمون بأنفسهم فلا يسهم له، أو لا يستقلوا ويفتقروا إلى معونته فيسهم له، فإن لم يقاتل فلا يستحق شيئا، وكذلك العبيد مع الأحرار، وقال الثوري والأوزاعي: إذا استعين بأهل الذمة أسهم لهم. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يسهم لهم، ولكن يرضخ لهم، وقال الشافعي رضي الله عنه: يستأجرهم الإمام من مال لا مالك له بعينه، فإن لم يفعل أعطاهم سهم النبي ﷺ. وقال في موضع آخر: يرضخ للمشركين إذا قاتلوا مع المسلمين. قال أبو عمر: اتفق الجميع أن العبد - وهو ممن يجوز أمانه - إذا قاتل لم يسهم له ولكن يرضخ، فالكافر بذلك أولى ألا يسهم له.

الحادية والعشرون: لو خرج العبد وأهل الذمة لصوصا وأخذوا مال أهل الحرب، فهو لهم ولا يخمس؛ لأنه لم يدخل في عموم قوله عز وجل: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَةٌ﴾ أحد منهم ولا من النساء، فأما الكفار فلا مدخل لهم من غير خلاف، وقال سحنون: لا يخمس ما ينوب العبد،

(١) صحيح: مسلم (١٨٠٧) في الجهاد والسير.

وأحسه: أزيل عنه التراب بالمحسة اللسان. «حس».

(٢) ضعيف: عبد الرزاق (٩٤٥٧) في المصنف وفيه: أبو سلمة الحمصي، مجهول.

(٣) الرضخ: العطاء القليل. النهاية (٢/ ٢٢٨).

(٤) صحيح: مسلم (١٨١٢) في الجهاد والسير.

(٥) انظر: البيهقي (٩/ ٢٢) في سننه، والاستيعاب (٢/ ٦٥٥) لابن عبد البر رحمه الله.

وقال ابن القاسم: يخمس؛ لأنه يجوز أن يأذن له سيده في القتال ويقاتل على الدين، بخلاف الكافر، وقال أشهب في كتاب محمد: إذا خرج العبد والذمي من الجيش وغنما، فالغنيمة للجيش دونهم.

الثانية والعشرون: سبب استحقاق السهم: شهود الواقعة لنصر المسلمين، على ما تقدم، فلو

شهد آخر الواقعة استحق، ولو حضر بعد انقضاء القتال فلا، ولو غاب بانهزام فكذلك، فإن كان قصد التحيز إلى فئة فلا يسقط استحقاقه، روى البخاري وأبو داود أن رسول الله ﷺ بعث أبان بن سعيد على سرية من المدينة قبل نجد، فقدم أبان بن سعيد وأصحابه على رسول الله ﷺ بخيبر بعد أن فتحها، وإن حزم خيلهم ليف، فقال أبان: أقسم لنا يا رسول الله، قال أبو هريرة: فقلت: لا تقسم لهم يا رسول الله، فقال أبان: أنت بها يا وبر^(١) تحدر^(٢) علينا من رأس ضال^(٣)، فقال رسول الله ﷺ: «اجلس يا أبان» ولم يقسم لهم رسول الله ﷺ^(٤).

الثالثة والعشرون: واختلف العلماء فيمن خرج لشهود الواقعة فمنعه العذر منه كمرض، ففي

ثبوت الإسهام له ونفيه ثلاثة أقوال: يفرق في الثالث، وهو المشهور، فيشبه إن كان الضلال قبل القتال وبعد الإدراج^(٥)، وهو الأصح؛ قاله ابن العربي^(٦)، وينفيه إن كان قبله، وكمن بعثه الأمير من الجيش في أمر من مصلحة الجيش فشغله ذلك عن شهود الواقعة فإنه يسهم له، قاله ابن المواز، ورواه ابن وهب وابن نافع عن مالك، وروي لا يسهم له بل يرضخ له لعدم السبب الذي يستحق به السهم، والله أعلم، وقال أشهب: يسهم للأسير وإن كان في الحديد، والصحيح أنه لا يسهم له، لأنه ملك مستحق بالقتال، فمن غاب أو حضر مريضا كمن لم يحضر.

الرابعة والعشرون: الغائب المطلق لا يسهم له، ولم يسهم رسول الله ﷺ لغائب قط إلا يوم

خيبر، فإنه أسهم لأهل الحديبية من حضر منهم ومن غاب، لقول الله عز وجل: «وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا» [الفتح: ٢٠]، قاله موسى بن عقبة، وروي ذلك عن جماعة من السلف، وقسم يوم بدر لعثمان ولسعيد بن زيد وطلحة، وكانوا غائبين، فهم كمن حضرها إن شاء الله تعالى. فأما عثمان فإنه تخلف على رقية بنت رسول الله ﷺ بأمره من أجل مرضها، فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه وأجره، فكان كمن شهدا، وأما طلحة بن عبيد الله فكان بالشام في تجارة فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه وأجره، فبعد لذلك في أهل بدر، وأما سعيد بن زيد فكان غائبا بالشام أيضا فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه وأجره، فهو معدود في البدرين. قال ابن العربي^(٧): أما أهل الحديبية فكان معيادا من الله اختص به أولئك نفر فلا يشاركونهم فيه غيرهم، وأما عثمان وسعيد وطلحة فيحتمل أن يكون أسهم لهم من الخمس، لأن الأمة مجمعة على أن من بقي لعذر فلا يسهم له.

(١) الوبر: دوية على قدر السنور من دواب البادية، والشبيه بها للتحقير. النهاية (١٤٥ / ٥) لابن الأثير.

(٢) تحدر: تنزل. اللسان «حدر».

(٣) الضال: شجر السدر من شوك. اللسان «ضلل».

(٤) صحيح: البخاري (٤٢٣٧) في المغازي.

(٥) الإدراج: دخول القوم أرض العدو. اللسان «درب».

(٦، ٧) أحكام القرآن (٢ / ٨٦٥) لابن العربي المالكي.

﴿لَيَقْضِي اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ﴾ من نصر المؤمنين وإظهار الدين، واللام في ﴿لَيَقْضِي﴾ متعلقة بمحذوف، والمعنى: جمعهم ليقضي الله، ثم كررها فقال: ﴿لِيَهْلِكَ﴾ أي جمعهم هنالك ليقضي أمرا، ﴿مَنْ هَلَكَ﴾ ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع، ﴿وَيَحْيَى﴾ في موضع نصب عطف على ﴿لِيَهْلِكَ﴾، والبينة: إقامة الحجة والبرهان، أي ليموت من يموت عن بيته وآها وعبرة عاينها، فقامت عليه الحجة، وكذلك حياة من يحيا، وقال ابن إسحاق: ليكفر من كفر بعد حجة قامت عليه وقطعت عذره، ويؤمن من آمن على ذلك، وقسري: «مَنْ حَيٌّ» بياءين على الأصل، وبياء واحدة مشددة، الأولى قراءة أهل المدينة والبرزي وأبي بكر، والثانية قراءة الباقيين، وهي اختيار أبي عبيد؛ لأنها كذلك وقعت في المصحف.

﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا فَفُتِنْتُمْ وَلَتَنَزَعَنَّ عَنَّا فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُ وَعَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٦﴾﴾

قال مجاهد: رآهم النبي ﷺ في منامه قليلا، فقص ذلك على أصحابه، فثبتهم الله بذلك (١)، وقيل: عني بالنام محل النوم وهو العين، أي: في موضع منامك، فحذف، عن الحسن. قال الزجاج: وهذا مذهب حسن، ولكن الأول أسوغ في العربية، لأنه قد جاء: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذْ التَّقِيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ لِي أَعْيُنِهِمْ﴾ فدل بهذا على أن هذه رؤية الالتقاء، وأن تلك رؤية النوم، ومعنى: ﴿لَفُتِنْتُمْ﴾ لجنبتم عن الحرب، ﴿وَلَتَنَزَعَنَّ فِي الْأَمْرِ﴾ اختلفتم، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ أي سلمكم من المخالفة، ابن عباس: من الفشل (٢)، ويحتمل منهما، وقيل: ﴿سَلَّمَ﴾ أي: أتم أمر المسلمين بالظفر.

﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذْ التَّقِيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿١٧﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذْ التَّقِيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ هذا في اليقظة، يجوز حمل الأولى على اليقظة أيضا إذا قلت: المنام موضع النوم، وهو العين، فتكون الأولى على هذا خاصة بالنبي ﷺ، وهذه للجميع، قال ابن مسعود: قلت لإنسان كان بجاني يوم بدر: أترأهم سبعين؟ فقال: هم نحو المائة، فأسرنا رجلا فقلنا: كم كنتم؟ فقال: كنا ألفا (٣)، ﴿وَيُقَلِّلُكُمْ لِي أَعْيُنِهِمْ﴾ كان هذا في ابتداء القتال حتى قال أبو جهل في ذلك اليوم: إنما هم أكلة جزور، خذوهم أخذا واربطوهم بالحبال، فلما أخذوا في القتال عظم المسلمون في أعينهم فكثروا، كما قال: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأَى الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣] حسب ما تقدم في «آل عمران» بيانه، ﴿لَيَقْضِي اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ تكرر هذا؛ لأن المعنى في الأول من اللقاء، وفي الثاني من قتل المشركين وإعزاز الدين، وهو إتمام النعمة على المسلمين، ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ أي: مصيرها ومرددها إليه.

(١) صحيح إليه: الطبري (١٠ / ١٥) في تفسيره.

(٢) ضعيف: الطبري (١٠ / ١٥) في تفسيره من طريق العوفيين.

(٣) ضعيف: الطبري (١٠ / ١٦) في تفسيره من طريق أبي عبيدة عن أبيه وفيه انقطاع ومن طريق ابن جريج وفيه انقطاع أيضا.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٤١﴾﴾

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً﴾ أي: جماعة ﴿فَاثْبُتُوا﴾ أمر بالثبات عند قتال الكفار، كما في الآية قبلها النهي عن الفرار عنهم، فالتقى الأمر والنهي على سواء، وهذا تأكيد على الوقوف للعدو والتجلد له.

قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ للعلماء في هذا الذكر ثلاثة أقوال: الأول: اذكروا الله عند جزع قلوبكم، فإن ذكره يعين على الثبات في الشدائد. الثاني: اثبتوا بقلوبكم، واذكروه بالسنتكم، فإن القلب قد يسكن عند اللقاء ويضطرب اللسان، فأمر بالذكر حتى يثبت القلب على اليقين، ويثبت اللسان على الذكر، ويقول ما قاله أصحاب طالوت: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٠]، وهذه الحالة لا تكون إلا عن قوة المعرفة، واتقاد البصيرة، وهي الشجاعة المحمودة في الناس. الثالث: اذكروا ما عندكم من وعد الله لكم في ابتياعه أنفسكم ومثامتته لكم.

قلت: والأظهر أنه ذكر اللسان الموافق للجان، قال محمد بن كعب القرظي: لو رخص لأحد في ترك الذكر لرخص لركبنا، يقول الله عز وجل: ﴿أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا وَاذْكُر رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١]، ولرخص للرجل يكون في الحرب^(١)، يقول الله عز وجل: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾^(٢)، وقال قتادة: افترض الله جل وعز ذكره على عباده، أشغل ما يكونون عند الضراب بالسيوف، وحكم هذا الذكر أن يكون خفياً؛ لأن رفع الصوت في مواطن القتال رديء مكروه إذا كان الذائر واحداً، فأما إذا كان من الجميع عند الحملة فحسن؛ لأنه يفت في أعضاء العدو، وروى أبو داود عن قيس بن عباد قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون الصوت عند القتال^(٣)، وروى أبو بردة عن أبيه عن النبي ﷺ مثل ذلك^(٤)، قال ابن عباس: يكره التلثم عند القتال^(٥)، قال ابن عطية^(٦): وبهذا والله أعلم استن المرابطون^(٧) بطرحه عند القتال على صبيانهم به.

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٤٢﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا﴾ هذا استمرار على الوصية لهم، والاختذ على أيديهم في اختلافهم في أمر بدر وتنازعهم، ﴿فَتَفْشَلُوا﴾ نصب بالفاء في جواب النهي، ولا يجوز سبويه حذف

(١) البحر المحيط (٤/ ٥٠٣) لأبي حيان.

(٢) صحيح إلى قتادة: الطبري (١٠/ ١٧) في تفسيره.

(٣) صحيح موقوف: أبو داود (٢٦٥٦) في الجهاد، وصححه الألباني هناك.

(٤) صحيح: أبو داود (٢٦٥٧) في الجهاد. (٥، ٦) المحرر الوجيز (٦/ ٣٢٩) لابن عطية الأندلسي.

(٧) المذكور في تفسير ابن عطية (٦/ ٣٢٩) ولهذا والله أعلم تيمن المرابطون، وقال المحققون له: اضطربت الأصول في هذه الجملة ففي بعضها (يستسنن) وفي بعضها (استن). ثم قالوا: والتصويب عن القرظي الذي قال: والتصويب عن تفسير ابن عطية ١٠١ هـ، وأنت ترى أن القرظي رحمه الله لم يذكر هذه العبارة التي نسبها إليه، وهذا ومعنى كلام ابن عطية - رحمه الله: أن المرابطون آثروا التبرك بترك اللثام عند القتال على شدة تمسكهم به عملاً بما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الفاء والجزم وأجازه الكسائي، وقرئ: «فتفشلوا» بكسر الشين، وهو غير معروف، «وتذهب ريحكم» أي: هورتكم ونصركم، كما تقول: الريح لفلان. إذا كان غالباً في الأمر. قال الشاعر:

إِذَا هَبَّتْ رِيَا حُكَ فَاعْتَنَمَهَا فَإِنَّ لِكُلِّ خَافِقَةٍ سَكُونٌ

وقال قتادة وابن زيد: إنه لم يكن نصر قط إلا بريح تهب فتضرب في وجوه الكفار^(١)، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «نصرت بالصبا، وأهلكت عاد بالدبور»^(٢)، قال الحكم: «وتذهب ريحكم» يعني: الصبا، إذ بها نصر محمد عليه الصلاة والسلام وأمه^(٣)، وقال مجاهد: وذهبت ريح أصحاب محمد ﷺ حين نازعوه يوم أحد^(٤).

قوله تعالى: «وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ» أمر بالصبر، وهو محمود في كل المواطن وخاصة موطن الحرب، كما قال: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُرُوا﴾ [الأنفال: ٤٥]

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾

يعني أبا جهل وأصحابه الخارجين يوم بدر لنصرة العير، خرجوا بالقيان^(٥) والمغنيات والمعازف، فلما وردوا الجحفة بعث خفاف الكناني - وكان صديقاً لأبي جهل - بهدايا إليه مع ابن له، وقال: إن شئت أمددتك بالرجال، وإن شئت أمددتك بنفسي مع من خف من قومي، فقال أبو جهل: إن كنا نقاتل الله كما يزعم محمد، فوالله ما لنا بالله من طاقة، وإن كنا نقاتل الناس، فوالله إن بنا على الناس لقوة، والله لا نرجع عن قتال محمد حتى نرد بدرًا، فنشرب فيها الخمر، وتعزف علينا القيان، فإن بدرًا موسم من مواسم العرب، وسوق من أسواقهم، حتى تسمع العرب بمخرجنا فتهابنا آخر الأبد، فوردوا بدرًا ولكن جرى ما جرى من هلاكهم^(٦)، والبطر في اللغة: التقوية بنعم الله عز وجل وما البسه من العافية على المعاصي، وهو مصدر في موضع الحال، أي: خرجوا بطرين مرآين صادين، وصددهم إضلال الناس.

﴿وَإِذْ زَيْنٌ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَاهُمْ وَقَالَ لَأَغْلِبَنَّ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَءَتِ الْفِتْنَانَ نَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾

قوله تعالى: «وَإِذْ زَيْنٌ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَاهُمْ وَقَالَ لَأَغْلِبَنَّ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَءَتِ الْفِتْنَانَ نَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ» روي أن الشيطان تمثل لهم يومئذ في صورة

(١) الطبري (١٠ / ١٨) في تفسيره .

(٢) البحر المحيط (٤ / ٥٠٤) لأبي حيان وانظر التالي .

(٣) صحيح إلى مجاهد: الطبري (١٠ / ١٧ ، ١٨) في تفسيره .

(٤) القيان : سج (قينة) وهي الأمة مغنية كانت أو غير مغنية. اللسان «قين» .

(٦) الطبري (١٠ / ١٨) في تفسيره مرسلًا عن عروة بلفظه وبنحوه عن ابن إسحاق بسند فيه ابن حميد، وهو متهم ومنقطعًا من طريق علي بن أبي طلحة .

سراقة بن مالك بن جعشم، وهو من بني بكر بن كنانة، وكانت قريش تخاف من بني بكر أن يأتوهم من ورائهم؛ لأنهم قتلوا رجلا منهم، فلما تمثل لهم قال ما أخبر الله به عنه (١)، وقال الضحاك: جاءهم إبليس يوم بدر برايته وجنوده، وألقى في قلوبهم أنهم لن يهزموا وهم يقاتلون على دين آبائهم، وعن ابن عباس قال: أمد الله نبيه محمدا ﷺ والمؤمنين بألف من الملائكة، فكان جبريل عليه السلام في خمسمائة من الملائكة مجنبة (٢)، وميكائيل في خمسمائة من الملائكة مجنبة، وجاء إبليس في جند من الشياطين ومعه راية في صورة رجال من بني مدلج، والشيطان في صورة سراقة بن مالك ابن جعشم، فقال الشيطان للمشركين: لا غالب لكم اليوم من الناس وإني جار لكم، فلما اصطف القوم قال أبو جهل: اللهم أولانا بالحق فانصره، ورفع رسول الله ﷺ يده فقال: «يا رب إنك إن تهلك هذه العصاة فلن تعبد في الأرض أبدا»، فقال جبريل: خذ قبضة من التراب، فأخذ قبضة من التراب فرمى بها وجوههم، فما من المشركين من أحد إلا أصاب عينيه ومنخره وفمه، فولوا مدبرين، وأقبل جبريل عليه السلام إلى إبليس فلما رآه كانت يده في يد رجل من المشركين انتزع إبليس يده ثم ولى مدبرا وشيعته، فقال له الرجل: يا سراقة، ألم تزعم أنك لنا جار؟! قال: إني بريء منكم إني أرى ما لا ترون، ذكره البيهقي وغيره (٣).

وفي «موطأ مالك» عن إبراهيم بن أبي عبلة عن طلحة بن عبيد الله بن كرزب أن رسول الله ﷺ قال: «ما رأى الشيطان نفسه يوما هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أدر ولا أغيب منه في يوم عرفة، وما ذاك إلا لما رأى من تنزل الرحمة، وتجاوز الله عن الذنوب العظام، إلا ما رأى يوم بدر» قيل: وما رأى يوم بدر يا رسول الله؟ قال: «أما إنه رأى جبريل يزع الملائكة» (٤)، ومعنى نكص: رجع بلغة سليم، عن مؤرج (٥) وغيره، وقال الشاعر:

لَيْسَ النَّكُوصُ عَلَى الْأَذْبَارِ مَكْرُمَةً إِنْ الْمَكَارِمَ إِقْدَامٌ عَلَى الْأَسَلِ

وقال آخر:

وَمَا يَنْفَعُ الْمُسْتَأَخِرِينَ نُكُوصُهُمْ وَلَا ضَرَّ أَهْلَ السَّابِقَاتِ التَّقَدُّمُ

وليس هاهنا فهقري بل هو فرار، كما قال: «إذا سمع الأذان أدير وله ضراط» (٦)، «إني أخاف الله» قيل: خاف إبليس أن يكون يوم بدر اليوم الذي أنظر إليه. وقيل: كذب إبليس في قوله: «إني أخاف الله» ولكن علم أنه لا قوة له، ويجمع جار على أجوار وجيران، وفي القليل جيرة.

﴿ إِذْ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ عَرَّهْتُمْ أَلَامَ دِينِهِمْ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ

حَكِيمٌ ﴿﴾

(١)، (٣) ضعيف: الطبري (١٠ / ١٨ - ٢٠) في تفسيره بأسانيد ضعيفة لانقطاعها أو لعلها في رجالها إلى ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) مجنبة الجيش: ميسرته أو ميمته. النهاية (١ / ٣٠٣) لابن الأثير.

(٤) مرسل: مالك (١ / ٤٢٢) في الموطأ في الحج، والطبري (١٠ / ٢٢) في تفسيره. ويزع: في النهاية (٥ / ١٨).

(٥) لابن الأثير قال: «فيرتبهم ويسويهم ويصفهم للعرب فكانه يكفهم عن التفرق والانتشار» (١ هـ).

(٥) هو مؤرج بن عمرو السدوسي، كان من أكابر أصحاب الخليل بن أحمد. طبقات الأدباء (١٧٩).

(٦) متفق عليه: البخاري (٦٠٨) في الأذان، مسلم (٣٨٩) في الصلاة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قيل: ﴿الْمُنَافِقُونَ﴾ الذين أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر، والذين في قلوبهم مرض: الشاكون، وهم دون المنافقين؛ لأنهم حديثو عهد بالإسلام، وفيهم بعض ضعف نية، قالوا عند الخروج إلى القتال وعند التقاء الصفيين: غر هؤلاء دينهم، وقيل: هما واحد، وهو أولى، ألا ترى إلى قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤] وهما لواحد.

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ۝٢٦﴾

قيل: أراد من بقي ولم يقتل يوم بدر، وقيل: هي فيمن قتل بيد، وجواب ﴿لَوْ﴾ محذوف، تقديره: لرأيت أمرا عظيما، ﴿يَضْرِبُونَ﴾ في موضع الحال، ﴿وَجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾ أي: استاهمهم، كنى عنها بالأدبار؛ قاله مجاهد وسعيد بن جبيرة. الحسن: ظهورهم، وقال: إن رجلا قال لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، إني رأيت بظهر أبي جهل مثل الشراك؟ قال: «ذلك ضرب الملائكة»^(١)، وقيل: هذا الضرب يكون عند الموت، وقد يكون يوم القيامة حين يصيرون بهم إلى النار، ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ قال الفراء: المعنى ويقولون ذوقوا، فحذف، وقال الحسن: هذا يوم القيامة، تقول لهم خزنة جهنم: ذوقوا عذاب الحريق، وروي أن في بعض التفاسير أنه كان مع الملائكة مقامع من حديد، كلما ضربوا التهمت النار في الجراحات، فذلك قوله: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾، والذوق يكون محسوسا ومعنى، وقد يوضع موضع الابتلاء والاختبار، تقول: اركب هذا الفرس فذقه، وانظر فلانا فذق ما عنده، قال الشماخ يصف فرسا:

فَذَاقَ فَاعَطْتُهُ مِنَ اللَّيْنِ جَانِبًا كَفَىٰ وَكَلَهَا أَنْ يُغْرِقَ السَّهْمَ حَاجِزُ

وأصله من الذوق بالفم، ﴿ذَٰلِكَ﴾ في موضع رفع؛ أي: الأمر ذلك، أو ﴿ذَٰلِكَ﴾ جزاؤكم، ﴿بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ﴾ أي: اكتسبتم من الآثام، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ إذ قد أوضح السبيل وبعث الرسل، فلم خالفتهم؟ ﴿وَأَنَّ﴾ في موضع خفض عطف على ﴿بِمَا﴾ وإن شئت نصبت، بمعنى وبأن، وحذفت الباء، أو بمعنى: وذلك أن الله، ويجوز أن يكون في موضع رفع نسقا على ذلك.

﴿كَذَابِ الْبَرِّ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝٢٧﴾

الدأب: العادة، وقد تقدم في «آل عمران»، أي: العادة في تعذيبهم عند قبض الأرواح وفي القبور كعادة آل فرعون، وقيل: المعنى جوزي هؤلاء بالقتل والسبي كما جوزي آل فرعون بالغرق، أي دأبهم كذاب آل فرعون.

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٧﴾

(١) مرسل: وقد رواه الحسن عن النبي ﷺ، وفيه (عباد بن راشد) وقد تكلم فيه النسائي، وأبو داود، وابن حبان كما في الميزان (٤/ ٢٦)، والحديث عند الطبري (١٠/ ٢٥) في تفسيره.

تعليل: أي هذا العقاب، لأنهم غيروا وبدلوا، ونعمة الله على قريش الخصب والسعة، والأمن والعافية، ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَأْمُونًا وَمُتَّخِطًا لِلنَّاسِ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [التكوير: ٢٧] الآية، وقال السدي: نعمة الله عليهم محمد ﷺ فكفروا به، فنقل إلى المدينة وحل بالمشركين العقاب (١).

﴿ كَذَابٍ ءَالٍ فِرْعَوْنَ ۖ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ ۖ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾

ليس هذا بتكرير؛ لأن الأول للعادة في التكذيب، والثاني للعادة في التغيير، وبإتي الآية بين.

﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٧﴾ الَّذِينَ عَاهَدتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾

قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أي: من يدب على وجه الأرض في علم الله وحكمه. ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ نظيره: ﴿الضَّمُّ الْبِكْمُ الَّذِينَ لَا يُعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢]، ثم وصفهم فقال: ﴿الَّذِينَ عَاهَدتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾ أي: لا يخافون الانتقام، و«من» في قوله: ﴿مِنْهُمْ﴾ للتبعض، لأن العهد إنما كان يجري مع أشرفهم ثم ينقضونه، والمعنى بهم قريظة والنضير (٢)، في قول مجاهد وغيره، نقضوا العهد فأعانوا مشركي مكة بالسلاح، ثم اعتذروا فقالوا: سينا، فعاهدتهم عليه السلام ثانية فنقضوا يوم الخندق.

﴿ فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ أَعْلَهُمْ يَذْكُرُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾

قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾ شرط وجوابه، ودخلت النون توكيدا لما دخلت «ما»، هذا قول البصريين، وقال الكوفيون: تدخل النون الثقيلة والخفيفة مع «إمّا» في المجازة للفرق بين المجازة والتخيير، ومعنى «تَثَقَّفْنَهُمْ»: تأسروهم وتجعلهم في ثقاف، أو تلقاهم بحال ضعف، تقدر عليهم فيها وتغلبهم، وهذا لازم من اللفظ؛ لقوله: ﴿فِي الْحَرْبِ﴾، وقال بعض الناس: تصادفتهم وتلقاهم، يقال: ثقفت أثقفه ثقفا، أي وجدته، وفلان ثقف لقف، أي: سريع الوجود لما يحاوله ويطلبه، وثقف لقف، وامرأة ثقاف، والقول الأول أولى؛ لارتباطه بالآية كما بينا، والمصادف قد يغلب فيمكن التشريد به، وقد لا يغلب، والثقاف في اللغة: ما يشد به القنأة ونحوها، ومنه قول النابغة:

تَدْعُو قُعَيْنَا وَقَدَّ عَصَّ الْحَدِيدُ بِهَا عَصَّ الثَّقَافِ عَلَى صُمَّ الْأَنْبَابِ (٣)

قوله تعالى: ﴿فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ﴾ قال سعيد بن جبير: المعنى أئذ بهم من خلفهم، قال أبو عبيد: هي لغة قريش، شرد بهم: سمع بهم، وقال الضحاك: نكل بهم. الزجاج: افعل بهم فعلا من

(١) حسن إليه: الطبري (١٠/ ٢٦) في تفسيره.

(٢) صحيح إلى مجاهد: الطبري (١٠/ ٢٧) في تفسيره.

(٣) القعن: قصر فاحش في الأنف، وقعين: حي، مشتق منه، وقيل: هما قعينان: قعين في بني أسد، وآخر في

قيس بن عيلان، وانظر: المحرر الوجيز (٦/ ٣٤٧) لابن عطية.

القتل تفرق به من خلفهم، والتشريد في اللغة: التبديد والتفريق، يقال: شردت بني فلان: قلعتهم عن مواضعهم وطردتهم عنها حتى فارقوها، وكذلك الواحد، تقول: تركته شريدا عن وطنه وأهله، قال الشاعر من هذيل:

أَطَوْفُ فِي الْأَبَاطِحِ كُلِّ يَوْمٍ مَخَافَةَ أَنْ يُشَرِّدَ بِي حَكِيمٌ

ومنه شرد البعير والدابة: إذا فارق صاحبه، و﴿مَنْ﴾ بمعنى الذي؛ قاله الكسائي، وروي عن ابن مسعود « فشرذ » بالذال المعجمة، وهما لغتان، وقال قطرب: التشريد - بالذال المعجمة - التنكيل، وبالذال المهملة التفريق، حكاه الثعلبي، وقال المهدي: الذال لا وجه لها، إلا أن تكون بدلا من الدال المهملة لتقاربهما، ولا يعرف في اللغة «فشرذ»، وقرئ: «مِنْ خَلْفِهِمْ» بكسر الميم والفاء، «لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ» أي: يتذكرون بوعدك إياهم، وقيل: هذا يرجع إلى من خلفهم؛ لأن من قتل لا يتذكر أي: شرد بهم من خلفهم من عمل بمثل عملهم.

﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ﴾ (٣١)

فيه ثلاث مسائل:

الأولى: قوله تعالى: «وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً» أي: غشا ونقضا للعهد، «فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ» وهذه الآية نزلت في بني قريظة وبني النضير، وحكاها الطبري عن مجاهد^(١)، قال ابن عطية^(٢): والذي يظهر من ألفاظ القرآن أن أمر بني قريظة انقضى عند قوله: «فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ» ثم ابتداء تبارك وتعالى في هذه الآية بأمره فيما يصنعه في المستقبل مع من يخاف منه خيانه، فترتب فيهم هذه الآية، وبنو قريظة لم يكونوا في حد من تخاف خيانه، وإنما كانت خيانتهم ظاهرة مشهورة.

الثانية: قال ابن العربي^(٣): فإن قيل: كيف يجوز نقض العهد مع خوف الخيانة، والخوف ظن لا يقين معه، فكيف يسقط يقين العهد مع ظن الخيانة، فالجواب؟ من وجهين: أحدهما: أن الخوف قد يأتي بمعنى اليقين، كما قد يأتي الرجاء بمعنى العلم، قال الله تعالى: «مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا» [نوح: ١٣] الثاني: إذا ظهرت آثار الخيانة وثبتت دلالتها، وجب نبذ العهد لئلا يوقع التماذي عليه في الهلكة، وجاز إسقاط اليقين هنا ضرورة، وأما إذا علم اليقين فيستغنى عن نبذ العهد إليهم، وقد سار النبي ﷺ إلى أهل مكة عام الفتح، لما اشتهر منهم نقض العهد من غير أن ينبذ إليهم عهدهم، والنبذ: الرمي والرفض، وقال الأزهري: معناه: إذا عاهدت قوما فعلمت منهم النقض بالعهد، فلا توقع بهم سابقا إلى النقض حتى تلقي إليهم أنك قد نقضت العهد والمواعدة، فيكونوا في علم النقض مستويين، ثم أوقع بهم. قال النحاس: هذا من معجز ما جاء في القرآن مما لا يوجد في الكلام مثله على اختصاره وكثرة معانيه، والمعنى: وإما تخافن من قوم بينك وبينهم عهد خيانة، فانبذ إليهم العهد، أي: قل لهم: قد نبذت إليكم عهدكم، وأنا مقاتلكم، ليعلموا ذلك فيكونوا معك في العلم

(١) وعند الطبري (١٠ / ٢٩) في تفسيره أنهم بنو قريظة.

(٢) المحرر الوجيز (٦ / ٣٤٩) لابن عطية.

(٣) أحكام القرآن (٢ / ٨٧١) لابن العربي المالكي.

سواء، ولا تقاتلهم وبينك وبينهم عهد وهم يثقون بك، فيكون ذلك خيانة وغدرا، ثم بين هذا بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾.

قلت: ما ذكره الأزهري والنحاس من إنباذ العهد مع العلم بنقضه يرده فعل النبي ﷺ في فتح مكة، فإنهم لما نقضوا لم يوجه إليهم بل قال: «اللهم اقطع خبري عنهم» (١) وغزاهم، وهو أيضا معنى الآية؛ لأن في قطع العهد منهم ونكته مع العلم به حصول نقض عهدهم والاستواء معهم، فأما مع غير العلم بنقض العهد منهم فلا يحل ولا يجوز، روى الترمذي وأبو داود عن سليم بن عامر قال: كان بين معاوية والروم عهد وكان يسير نحو بلادهم ليقرب حتى إذا انقضى العهد غزاهم، فجاءه رجل على فرس أو برذون وهو يقول: الله أكبر، الله أكبر، وفاء لا غدر، فنظروا فإذا هو عمرو بن عيسى، فأرسل إليه معاوية فسأله فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقدة ولا يحلها حتى ينقضي أمدها، أو ينبذ إليهم على سواء» فرجع معاوية بالناس، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح (٢)، والسواء: المساواة والاعتدال، وقال الرازي قاضرب وجوه الغدر الأعداء حتى يجيبوك إلى السواء

وقال الكسائي: السواء: العدل، وقد يكون بمعنى الوسط، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾

[الصفات: ٥٥]، ومنه قول حسان:

يَا وَجَّحَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ وَرَهْطَهُ بَعْدَ الْمَغِيبِ فِي سَوَاءِ الْمَلْحِدِ
الفرأء: ويقال: ﴿فَأَنبَذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ جهرا لا سرا.

الثالثة: روى مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر غدره، ألا ولا غادر أعظم غدرا من أمير عامة» (٣). قال علماؤنا رحمة الله عليهم: إنما كان الغدر في حق الإمام أعظم وأفحش منه في غيره لما في ذلك من المفسدة، فإنهم إذا غدروا وعلم ذلك منهم ولم ينبذوا بالعهد لم يأمنهم العدو على عهد ولا صلح، فتشتد شوكته ويعظم ضرره، ويكون ذلك منفرا عن الدخول في الدين، وموجبا لدم أئمة المسلمين، فأما إذا لم يكن للعدو عهد فينبغي أن يتحليل عليه بكل حيلة، وتدار عليه كل خديعة، وعليه يحمل قوله ﷺ: «الحرب خدعة» (٤)، وقد اختلف العلماء هل يجاهد مع الإمام الغادر؟ على قولين، فذهب أكثرهم إلى أنه لا يقاتل معه، بخلاف الخائن والفاستق، وذهب بعضهم إلى الجهاد معه، والقولان في مذهبنا.

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي: من أفلت من وقعة بدر سبق إلى الحياة، ثم استأنف فقال:

(١) كذا في البداية والنهاية (٤/ ٦٥٠) لابن كثير بلفظ مقارب، وعزاه لموسى بن عقبة في مغازيه، ولاين إسحاق، وانظر: البيهقي (٥/ ٩ - ١٢) في الدلائل.

(٢) حسن صحيح: أبو داود (٢٧٥٩) في الجهاد، والترمذي (١٥٨٠) في السير، وصححه الألباني هناك.

(٣) صحيح: مسلم (١٧٣٨) في الجهاد والسير.

(٤) متفق عليه: البخاري (٣٠٣٠) في الجهاد، ومسلم (١٧٣٩) في الجهاد والسير، عن جابر رضي الله عنه.

﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِرُونَ﴾ أي: في الدنيا حتى يظفرك الله بهم، وقيل: يعني في الآخرة^(١)، وهو قول الحسن .
 وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة: ﴿يُحْسِنُ﴾ بالياء والباقون بالتاء، على أن يكون في الفعل ضمير
 الفاعل، و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مفعول أول، و﴿سَبَقُوا﴾ مفعول ثان، وأما قراءة الياء فزعم جماعة من
 النحويين منهم أبو حاتم أن هذا لحن لا تحل القراءة به، ولا تسع لمن عرف الإعراب أو عرفه، قال أبو
 حاتم: لأنه لم يأت له ﴿يُحْسِنُ﴾ بمفعول وهو يحتاج إلى مفعولين، قال النحاس: وهذا تحامل شديد،
 والقراءة تجوز ويكون المعنى: ولا يحسن من خلفهم الذين كفروا سبقوا، فيكون الضمير يعود على
 ما تقدم، إلا أن القراءة بالتاء أبين. المهدي: ومن قرأ بالياء احتمل أن يكون في الفعل ضمير النبي
 ﷺ، ويكون ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ المفعولين، ويجوز أن يكون ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فاعلا، والمفعول الأول
 محذوف، المعنى: ولا يحسن الذين كفروا أنفسهم سبقوا . مكى: ويجوز أن يضم مع ﴿سَبَقُوا﴾
 «أن»، فيسد مسد المفعولين والتقدير: ولا يحسن الذين كفروا أن سبقوا، فهو مثل: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ
 يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢] في سد «أن» مسد المفعولين، وقرأ ابن عامر: «أنهم لا يعجزون» بفتح
 الهمزة، واستبعد هذه القراءة أبو حاتم وأبو عبيد، قال أبو عبيد: وإنما يجوز على أن يكون المعنى:
 ولا تحسن الذين كفروا أنهم لا يعجزون، قال النحاس: الذي ذكره أبو عبيد لا يجوز عند
 النحويين البصريين، لا يجوز حسبت زيدا أنه خارج، إلا بكسر الألف، وإنما لم يجز؛ لأنه في
 موضع الابتداء، كما تقول: حسبت زيدا أبوه خارج، ولو فتحت لصار المعنى حسبت زيدا خروجه،
 وهذا محال، وفيه أيضا من البعد أنه لا وجه لما قاله يصح به معنى، إلا أن يجعل ﴿لا﴾ زائدة، ولا
 وجه لتوجيه حرف في كتاب الله عز وجل إلى التطول بغير حجة يجب التسليم لها، والقراءة جيدة
 على أن يكون المعنى: لأنهم لا يعجزون . مكى: فالمعنى لا يحسن الكفار أنفسهم فاتوا؛ لأنهم لا
 يعجزون، أي: لا يفوتون، ف«أن» في موضع نصب بحذف اللام، أو في موضع خفض على
 إعمال اللام لكثرة حذفها مع «إن»، وهو يروى عن الخليل والكسائي .

وقرأ الباكون بكسر: «إن» على الاستئناف والقطع مما قبله، وهو الاختيار، لما فيه من معنى
 التأكيد، ولأن الجماعة عليه، وروى عن ابن محيصن أنه قرأ: «لا يعجزون» بالتشديد وكسر
 النون. النحاس: وهذا خطأ من وجهين:

أحدهما: أن معنى عجزه ضعفه وضعف أمره .

والآخر: أنه كان يجب أن يكون بنونين، ومعنى أعجزه: سبقه وفاته حتى لم يقدر عليه .

﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ
 دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ ﴿٥٠﴾ ﴿٥١﴾

فيه ست مسائل :

الأولى : قوله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ﴾ أمر الله سبحانه المؤمنين بإعداد القوة للأعداء بعد أن أكد تقدمه التقوى ، فإن الله سبحانه لو شاء لهزمهم بالكلام والتفل في وجوههم وبحفنة من تراب ، كما فعل رسول الله ﷺ ، ولكنه أراد أن يتلي بعض الناس ببعض بعلمه السابق وقضائه النافذ ، وكل ما تعده لصديقك من خير أو لعدوك من شر فهو داخل في عدتك ، قال ابن عباس : القوة هاهنا السلاح والقسي ، وفي صحيح مسلم عن عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول : «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة : ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي»^(١) ، وهذا نص رواه عن عقبة أبو علي ثمامة بن شفي الهمداني ، وليس له في الصحيح غيره ، وحديث آخر في الرمي عن عقبة أيضا قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ستفتح عليكم أرضون وكيفيكم الله فلا يعجز أحدكم أن يلهو بأسهمه»^(٢) ، وقال ﷺ : «كل شيء يلهو به الرجل باطل إلا رميه بقوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنه من الحق»^(٣) ، ومعنى هذا والله أعلم : أن كل ما يتلهى به الرجل مما لا يفيد في العاجل ولا في الآجل فائدة فهو باطل ، والإعراض عنه أولى ، وهذه الأمور الثلاثة فإنه وإن كان يفعلها على أنه يتلهى بها وينشط ، فإنها حق لاتصالها بما قد يفيد ، فإن الرمي بالقوس وتأديب الفرس جميعا من معاون القتال ، وملاعبة الأهل قد تؤدي إلى ما يكون عنه ولد يوحد الله ويعبده ، ولهذا كانت هذه الثلاثة من الحق ، وفي سنن أبي داود والترمذي والنسائي عن عقبة ابن عامر عن النبي ﷺ : «إن الله يدخل ثلاثة نفر الجنة بهم واحد : صانعه يحتسب في صنعته الخير ، والرامي ، ومنبله»^(٤) ، وفضل الرمي عظيم ومنفعته عظيمة للمسلمين ، ونكايته شديدة على الكافرين ، قال ﷺ : «يا بني إسماعيل ارموا ، فإن أباكم كان راميا»^(٥) ، وتعلم الفروسية واستعمال الأسلحة فرض كفاية ، وقد يتعين .

الثانية : قوله تعالى : ﴿وَمَنْ رَبَّاطِ الْخَيْلِ﴾ وقرأ الحسن وعمرو بن دينار وأبو حيوة : «ومن رباط الخيل» بضم الراء والباء ، جمع رباط ، ككتاب وكُتِب . قال أبو حاتم عن ابن زيد : الرباط من الخيل الخمس فما لسوقها ، وجماعته رُبط ، وهي التي ترتبط ، يقال منه : ربط يربط ربطا ، وارتبط يرتبط ارتباطا ، وربط الخيل ورباطها وهي ارتباطها بإزاء العدو ، قال الشاعر :

أمرُ الإلهُ برِباطِها لعدوِّه في الحرب إن الله خيرُ موقِّعٍ

وقال مكحول بن عبد الله :

تَلُومٌ على رِباطِ الجِيادِ وَحَبْسِها وأوصى بها اللهُ النبيَّ مُحَمَّدًا

ورباط الخيل فضل عظيم ومنزلة شريفة ، وكان لعروة البارقي سبعون فرسا معدة للجهاد ،

(١) صحيح : مسلم (١٩١٧) في الإمارة .

(٢) صحيح : مسلم (١٩١٨) في الإمارة .

(٣ ، ٤) ضعيفان : أبو داود (٢٥١٣) في الجهاد ، والترمذي (١٦٣٧) في السير ، وابن ماجه (٢٨١١) في الجهاد ،

وضعهما الألباني .

(٥) صحيح : وقد سبق .

والمستحب منها الإناث ؛ قاله عكرمة وجماعة، وهو صحيح، فإن الأنثى بطنها كثر وظهرها عز، وفرس جبريل كان أنثى، وروى الأئمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الخيل ثلاثة لرجل أجر، ولرجل ستر، ولرجل وزر» الحديث (١)، ولم يخص ذكرا من أنثى، وأجودها أعظمها أجرا وأكثرها نفعا، وقد سئل رسول الله ﷺ: أي الرقاب أفضل؟ فقال: «أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها» (٢)، وروى النسائي عن أبي وهب الجشمي - وكانت له صحبة - قال: قال رسول الله ﷺ: «تسموا بأسماء الأنبياء، أحب الأسماء إلى الله عز وجل: عبد الله، وعبد الرحمن، وارتبطوا الخيل وامسحوا بنواصيها وأكفالها، وقلدوها ولا تقلدوها الأوتار، وعليكم بكل كمية أغر محجل، أو أشقر أغر محجل أو أدهم أغر محجل» (٣)، وروى الترمذي عن أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: «خير الخيل الأدهم الأقرح الأرم ثم الأقرح المحجل طلق اليمين فإن لم يكن أدهم فكميت على هذه الشية» (٤)، ورواه الدارمي عن أبي قتادة أيضا، أن رجلا قال: يا رسول الله، إني أريد أن أشتري فرسا، فأيتها أشتري؟ قال: «اشتر أدهم أرثم محجلا طلق اليد اليمنى أو من الكمية على هذه الشية تغنم وتسلم» (٥)، وكان ﷺ يكره الشكال من الخيل، والشكال: أن يكون الفرس في رجله اليمنى بياض وفي يده اليسرى، أو في يده اليمنى ورجله اليسرى، خرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه (٦)، ويذكر أن الفرس الذي قتل عليه الحسين بن علي رضي الله عنهما كان أشكل.

الثالثة: فإن قيل: إن قوله: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» كان يكفي، فلم خص الرمي والخيل بالذكر؟ قيل له: إن الخيل لما كانت أصل الحروب وأوزارها التي عقد الخير في نواصيها، وهي أقوى القوة وأشد العدة وحصون الفرسان، وبها يجال في الميدان، خصها بالذكر تشريفاً، وأقسم بغيرها تكريماً، فقال: «وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا» [العاديات: ١] الآية، ولما كانت السهام من أنجع ما يتعاطى في الحروب والنكاية في العدو وأقربها تناولا للأرواح، خصها رسول الله ﷺ بالذكر لها والتشبيه عليها، ونظير هذا في التنزيل: «وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ» [البقرة: ٩٨] ومثله كثير.

الرابعة: وقد استدل بعض علمائنا بهذه الآية على جواز وقف الخيل والسلاح، واتخاذ الخزان والخزان لها عدة للأعداء، وقد اختلف العلماء في جواز وقف الحيوان كالخيل والإبل على قولين:

- (١) متفق عليه: البخاري (٢٨٦٠) في الجهاد، ومسلم (٩٨٧) في الزكاة.
- (٢) متفق عليه: البخاري (٢٥١٨) في العتق، ومسلم (٨٤) في الإيمان.
- (٣) ضعيف: أبو داود (٢٥٤٤) في الجهاد، والنسائي (٦/ ١٨) في الخيل، وضعفه الألباني هناك. والأوتار: ج (وتر) وهي الجنابة (أوتار الجاهلية) النهاية (١٤٨/ ٥) لابن الأثير. والكميت: بالتصغير هو الفرس الذي لونه بين السواد والحمر. اللسان «كمت».
- والفرة: بياض الوجه. اللسان «غرر»، والتحجيل: بياض في القوائم. اللسان «حجل».
- (٤) صحيح: الترمذي (١٧٩٦) في الجهاد، وابن ماجه (٢٧٨٩) في الجهاد، وصححه الألباني هناك. والأرثم: الذي أنفه أبيض وشفته العليا. النهاية (١٩٦/ ٢) لابن الأثير.
- وطلق اليمين: أي مطلقها لا تحجيل فيها. النهاية (١٣٤/ ٣).
- (٥) صحيح: الدارمي (٢٤٢٨) في الجهاد، وانظر السابق.
- (٦) صحيح: مسلم (١٨٧٥) في الإمارة.

المنع، وبه قال أبو حنيفة، والصحة، وبه قال الشافعي رضي الله عنه، وهو أصح، لهذه الآية، ولحديث ابن عمر في الفرس الذي حمل عليه في سبيل الله، وقوله عليه السلام في حق خالد: «وأما خالد، فإنكم تظلمون خالدا، فإنه قد احتبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله» الحديث^(١)، وما روي أن امرأة جعلت بعيرا في سبيل الله، فأراد زوجها الحج، فالت رسول الله ﷺ فقال: «ادفعه إليه ليحج عليه، فإن الحج من سبيل الله»^(٢)، ولأنه مال يستفيع به في وجه قرية، فجاز أن يوقف كالرباع، وقد ذكر السهيلي في هذه الآية تسمية خيل النبي ﷺ، وآلة حربيه، من أرادها وجدها في كتاب «الأعلام»^(٣).

الخامسة: قوله تعالى: ﴿تُرْهَبُونَ بِهِ وَعَدُوُّ اللَّهِ وَعَدُوُّكُمْ﴾ يعني: تخيفون به عدو الله وعدوكم من اليهود وقريش وكفار العرب، ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ يعني: فارس والروم، قال السدي^(٤)، وقيل: الجن، وهو اختيار الطبري، وقيل: المراد بذلك كل من لا تعرف عداوته، قال السهيلي: قيل لهم قريظة، وقيل: هم من الجن، وقيل غير ذلك، ولا ينبغي أن يقال فيهم شيء^(٥)، لأن الله سبحانه قال: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾، فكيف يدعي أحد علما بهم، إلا أن يصح حديث جاء في ذلك عن رسول الله ﷺ، وهو قوله في هذه الآية: «هم الجن»، ثم قال رسول الله ﷺ: «إن الشيطان لا يخبل أحدا في دار فيها فرس عتيق»^(٦)، وإنما سمي عتيقا لأنه قد تخلص من الهجانه، وهذا الحديث أسنده الحارث بن أبي أسامة عن ابن المليكي عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ، وروي: أن الجن لا تقرب دارا فيها فرس، وأنها تنفر من صهيل الخيل.

السادسة: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ﴾ أي: تنفقوا، وقيل: تنفقوه على أنفسكم أو خيلكم، ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَوْفُ إِلَيْكُمْ﴾ في الآخرة، الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، إلى أضعاف كثيرة، ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَنْظُمُونَ﴾.

﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

فيه مسألتان:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ إنما قال: ﴿لَهَا﴾؛ لأن السلم مؤنثة، ويجوز أن

(١) متفق عليه: البخاري (١٤٦٨) في الزكاة، ومسلم (٩٨٣) في الزكاة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والاعتاد: ما يعده الرجل من الدواب والسلاح. الفتح (٣/ ٣٣٣) لابن حجر.

(٢) رواه البيهقي (٦/ ١٦٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) هو كتاب: «التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء الأعلام»، وهو كتاب مخطوط في دار الكتب المصرية.

(٤) كذا عند الطبري (١٠/ ٣٣) في تفسيره.

(٥) السابق (١٠/ ٣٤) ولم يذكر عن نقله.

(٦) ضعيف: الهيثمي (٧/ ٢٧) في المجمع، وعزاه للطبراني من طريق المصنف، قال: «وفيه مجاهيل»، ورواه

الحارث بن أبي أسامة (٢/ ٦٧٦) في مسنده، وضعفه ابن كثير (٤/ ٥٧) في تفسيره وقال: «منكر لا يصح

إسناده ولا منته».

يكون التأنيث للفعل، والجنوح: الميل، يقول: إن مالوا - يعني الذين نبذ إليهم عهدهم - إلى المسألة، أي: الصلح، فعمل إليها، وجنح الرجل إلى الآخر: مال إليه، ومنه قيل للأضلاع: جوانح؛ لأنها مالت على الحشوة، وجنحت الإبل: إذا مالت أعناقها في السير، وقال ذو الرمة:

إِذَا مَاتَ فَوْقَ الرَّحْلِ أَحْيَيْتَ رَوْحَهُ بِذِكْرِكَ وَالْعَيْسُ الْمُرَائِلُ جُنْحٌ

وقال النابغة:

جَوَانِحُ قَدْ أَيَقَنُّ أَنْ قَبِيلَهُ إِذَا مَا تَقَى الْجَمْعَانِ أَوْلُ غَالِبِ

يعني الطير، وجنح الليل إذا أقبل وأمال أظنابه على الأرض، والسلم والسلام هو الصلح، وقرأ الأعمش وأبو بكر وابن محيصن والمفضل «للسلم» بكسر السين، الباقون بالفتح، وقد تقدم معنى ذلك في «البقرة» مستوفى، وقد يكون السلام من التسليم، وقرأ الجمهور: ﴿فَاجْتَنِحْ﴾ بفتح النون، وهي لغة تميم، وقرأ الأشهب العقيلي: «فاجتنح» بضم النون، وهي لغة قيس، قال ابن جني: وهذه اللغة هي القياس.

الثانية: وقد اختلف في هذه الآية، هل هي منسوخة أم لا؟ فقال قتادة وعكرمة: نسخها ﴿فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] وقالوا: نسخت براءة كل موادة، حتى يقولوا لا إله إلا الله، ابن عباس: الناسخ لها ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾ [محمد: ٣٥]، وقيل: ليست بمنسوخة، بل أراد قبول الجزية من أهل الجزية، وقد صالح أصحاب رسول الله ﷺ في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن بعده من الأئمة كثيرا من بلاد العجم، على ما أخذوه منهم، وتركوهم على ما هم فيه، وهم قادرون على استئصالهم، وكذلك صالح رسول الله ﷺ كثيرا من أهل البلاد على مال يؤدونه، من ذلك خيبر، رد أهلها إليها بعد الغلبة على أن يعملوا ويؤدوا النصف. قال ابن إسحاق: قال مجاهد: عنى بهذه الآية قريظة؛ لأن الجزية تقبل منهم، فأما المشركون فلا يقبل منهم شيء^(١)، وقال السدي وابن زيد: معنى الآية: إن دعوك إلى الصلح فأجبههم، ولا نسخ فيها^(٢). قال ابن العربي^(٣): وبهذا يختلف الجواب عنه، وقد قال الله عز وجل: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]، فإذا كان المسلمون على عزة وقوة ومنعة، وجماعة عديدة، وشدة شديدة فلا صلح، كما قال:

فَلَا صَلِّحْ حَتَّى تُطْعِنَ الْخَيْلَ بِالْقَتَا وَتَضْرِبَ بِالْبَيْضِ الرَّقَاقِ الْجَمَاجِمَ

وإن كان للمسلمين مصلحة في الصلح، لنفع يجتلبونه، أو ضرر يدفعونه، فلا بأس أن يتدنى المسلمون به إذا احتاجوا إليه، وقد صالح رسول الله ﷺ أهل خيبر على شروط نقضوها فنقض صلحهم، وقد صالح الضمري وأكيدر دومة وأهل نجران، وقد هادن قريشا لعشرة أعوام حتى نقضوا عهده، وما زالت الخلفاء والصحابة على هذه السبيل التي شرعناها سالكة، وبالوجوه التي شرحناها عاملة. قال القشيري: إذا كانت القوة للمسلمين فينبغي ألا تبلغ الهدنة سنة، وإذا كانت القوة للكفار

(١) قال ابن كثير (٤/ ٥٨) في تفسيره: «ومذا فيه نظر؛ لأن السياق كله في وقعة بدر، وذكرها مكتنف لهذا كله».

(٢) وهو الصحيح: وانظر السابق.

(٣) أحكام القرآن (٢/ ٨٧٦) لابن العربي المالكي.

جاز مهادنتهم عشر سنين، ولا تجوز الزيادة، وقد هادن رسول الله ﷺ أهل مكة عشر سنين (١)، قال ابن المنذر: اختلف العلماء في المدة التي كانت بين رسول الله ﷺ وبين أهل مكة عام الحديبية، فقال عروة: كانت أربع سنين.

وقال ابن جريج: كانت ثلاث سنين.

وقال ابن إسحاق: كانت عشر سنين.

وقال الشافعي رحمه الله: لا تجوز مهادنة المشركين أكثر من عشر سنين، على ما فعل النبي ﷺ عام الحديبية، فإن هودن المشركون أكثر من ذلك فهي منتقضة؛ لأن الأصل فرض قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية، وقال ابن حبيب عن مالك رضي الله عنه: تجوز مهادنة المشركين السنة والستين والثلاث، وإلى غير مدة.

قال المهلب: إنما قاضاهم النبي ﷺ هذه القضية التي ظاهرها الوهن على المسلمين، لسبب حبس الله ناقة رسول الله ﷺ عن مكة، حين توجه إليها فبركت، وقال: «حبسها حابس الفيل»، على ما خرجه البخاري من حديث المسور بن مخزومة (٢).

ودل على جواز صلح المشركين ومهادنتهم دون مال يؤخذ منهم، إذا رأى ذلك الإمام وجهها، ويجوز عند الحاجة للمسلمين عقد الصلح بمال يبذلونه للعدو، لموادعة النبي ﷺ عيينة بن حصن الفزاري، والحارث بن عوف المري يوم الأحزاب، على أن يعطيها ثلث ثمر المدينة، وينصرفا بمن معهما من غطفان ويخذلا قريشا، ويرجعا بقومهما عنهم، وكانت هذه المقالة مراوضة ولم تكن عقدا، فلما رأى رسول الله ﷺ منهما أنهما قد أنابا ورضيا استشار سعد بن معاذ وسعد بن عباد، فقالا: يا رسول الله، هذا أمر تحبه فنصنعه لك، أو شيء أمرك الله به فنسمع له ونطيع، أو أمر تصنعه لنا؟ فقال: «بل أمر أصنعه لكم فإن العرب قد رمتكم عن قوس واحدة»، فقال له سعد بن معاذ: يا رسول الله، والله قد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك وعبادة الأوثان، لا نعبد الله ولا نعرفه، وما طمعوا قط أن ينالوا منا ثمرة، إلا شراء أو قري، فحين أكرمنا الله بالإسلام، وهدانا له وأعزنا بك، نعطيهم أموالنا! والله لا نعطيهم إلا السيف، حتى يحكم الله بيننا وبينهم، فسر بذلك رسول الله ﷺ وقال: «أنتم وذاك»، وقال لعيينة والحارث: «انصرفا فليس لكما عندنا إلا السيف»، وتناول سعد الصحيفة، وليس فيها شهادة أن لا إله إلا الله فمحاها (٣).

﴿وَأَنْ يَرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدِكَ بِنَصْرِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ ۗ وَالْأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

(١) صحيح: وانظر التالي.

(٢) صحيح: البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢) في الشروط، عن مروان بن الحكم، والمسور بن مخزومة.

(٣) مرسل: ابن هشام في سيرته (٢/ ١٣٣ - ١٣٥) من طريق ابن إسحاق عن الزهري، وفيه جهالة المحدث عنه.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ﴾ أي: بأن يظهروا لك السلم، ويبطنوا الغدر والخيانة، فاجنح فما عليك من نياتهم الفاسدة، ﴿فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ﴾ كافيك الله، أي: يتولى كفايتك وحياطتك، قال الشاعر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

أي كافيك وكافي الضحاك سيف.

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أُيِّدُكَ بِنَصْرِهِ﴾ أي: قواك بنصره، يريد يوم بدر، ﴿وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ قال النعمان ابن بشير: نزلت في الأنصار^(١)، ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ أي: جمع بين قلوب الأوس والخزرج، وكان تألف القلوب مع العصبية الشديدة في العرب من آيات النبي ﷺ ومعجزاته؛ لأن أحدهم كان يلطم اللطمة فيقاتل عنها حتى يستقيدها.

وكانوا أشد خلق الله حمية، فألف الله بالإيمان بينهم، حتى قاتل الرجل أباه وأخاه بسبب الدين، وقيل: أراد التأليف بين المهاجرين والأنصار، والمعنى متقارب.

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

ليس هذا تكريرا، فإنه قال فيما سبق: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ وهذه كفاية خاصة، وفي قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ أراد التعميم، أي: حسبك الله في كل حال، وقال ابن عباس: نزلت في إسلام عمر فإن النبي ﷺ كان أسلم معه ثلاثة وثلاثون رجلا وست نسوة، فأسلم عمر وصاروا أربعين^(٢)، والآية مكية، كتبت بأمر رسول الله ﷺ في سورة مدنية، ذكره القشيري.

قلت: ما ذكره من إسلام عمر رضي الله عنه عن ابن عباس، فقد وقع في السيرة خلافه، عن عبد الله بن مسعود قال: ما كنا نقدر على أن نضلي عند الكعبة حتى أسلم عمر، فلما أسلم قاتل قريشا حتى صلى عند الكعبة وصلينا معه^(٣).

وكان إسلام عمر بعد خروج من خرج من أصحاب رسول الله ﷺ إلى الحبشة. قال ابن إسحاق: وكان جميع من لحق بأرض الحبشة وهاجر إليها من المسلمين، سوى أبنائهم الذين خرجوا بهم صغارا أو ولدوا بها، ثلاثة وثمانين رجلا، إن كان عمار بن ياسر منهم، وهو يشك فيه، وقال الكلبي: نزلت الآية بالبيداء في غزوة بدر قبل القتال.

قوله تعالى: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قيل: المعنى حسبك الله، وحسبك المهاجرون والأنصار،

(١) بل في تفسير الطبري قال: عن بشير بن ثابت: رجل من الأنصار. والبشير بن ثابت: ممن عاصر صغار التابعين، وانظر تفسير الطبري (١٠ / ٣٨).

(٢) واه: فيه الحامد بن بشر الكاهلي صاحب كتاب «البتداء»، وهو كذاب وضاع، كذا عند الواحدي (ص ١٩٦) في أسباب النزول، ثم الطبراني (١٢ / ٦٠) في الكبير، وأعله الهيثمي (٧ / ٢٨) في المجمع بالكاهلي الكذاب.

(٣) هذا ضعيف الإسناد: وإن كان البخاري قد رواه (٣٨٦٣) في مناقب الأنصار بإسناد آخر فيه عن ابن مسعود: (ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر).

وقيل: المعنى كافيك الله، وكافي من تبعك؛ قاله الشعبي وابن زيد^(١)، والأول عن الحسن، واختاره النحاس وغيره، فـ ﴿مَنْ﴾ على القول الأول في موضع رفع، عطفاً على اسم الله تعالى، على معنى: فإن حسبك الله وأتباعك من المؤمنين، وعلى الثاني على إضمار، ومثله قوله ﷺ «يكفينيه الله وأبناء قيلة»^(٢)، وقيل: يجوز أن يكون المعنى: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: حسبهم الله، فيضمر الخبر، ويجوز أن يكون ﴿مَنْ﴾ في موضع نصب، على معنى: يكفيك الله ويكفي من اتبعك.

﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضٌ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ۗ أَلَسَنَ خَفَّفْنَا اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ۝﴾

قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضٌ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ أي: حثهم وحضهم، يقال: حارض على الأمر وواظب وواصب وأكب بمعنى واحد، والحارض: الذي قد قارب الهلاك، ومنه قوله عز وجل: ﴿حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥] أي: تدوب غما، فتقارب الهلاك فتكون من الهالكين، ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ لفظ خبر، ضمنه وعد بشرط؛ لأن معناه: إن يصبر منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين، وعشرون وثلاثون وأربعون كل واحد منها اسم موضوع على صورة الجمع لهذا العدد، ويجري هذا الاسم مجرى فلسطين، فإن قال قائل: لم كسر أول عشرين وفتح أول ثلاثين وما بعده إلى الثمانين إلا ستين؟ فالجواب عند سيبويه أن عشرين من عشرة بمنزلة اثنين من واحد، فكسر أول عشرين كما كسر اثنان، والدليل على هذا قولهم: ستون وتسعون، كما قيل: ستة وتسعة، وروى أبو داود عن ابن عباس قال: نزلت: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ فشق ذلك على المسلمين، حين فرض الله عليهم ألا يفر واحد من عشرة، ثم إنه جاء التخفيف فقال: ﴿الآن خَفَّفْنَا اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ قرأ أبو توبة إلى قوله: ﴿مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾، قال: فلما خفف الله تعالى عنهم من العدد نقص من الصبر بقدر ما خفف عنهم^(٣).

وقال ابن العربي: قال قوم إن هذا كان يوم بدر ونسخ، وهذا خطأ من قائله، ولم ينقل قط أن المشركين صافوا المسلمين عليها، ولكن الباري جل وعز فرض ذلك عليهم أولاً، وعلق ذلك بأنكم تفقهون ما تقاتلون عليه، وهو الثواب، وهم لا يعلمون ما يقاتلون عليه.

قلت: وحديث ابن عباس يدل على أن ذلك فرض، ثم لما شق ذلك عليهم حط الفرض إلى ثبوت الواحد للثنتين، فخفف عنهم وكتب عليهم ألا يفر مائة من مائتين، فهو على هذا القول تخفيف لا نسخ، وهذا حسن، وقد ذكر القاضي ابن الطيب: أن الحكم إذا نسخ بعضه أو بعض أوصافه، أو غير عدده، فجازز أن يقال: إنه نسخ، لأنه حينئذ ليس بالأول، بل هو غيره، وذكر في ذلك خلافاً.

(١) حسن: الطبري (١٠ / ٣٩) في تفسيره عن الشعبي وابن زيد.

(٢) كذا الحديث عند النحاس (٢ / ١٩٥) في تفسيره في إعراب القرآن.

(٣) صحيح: البخاري (٤٦٥٣) في التفسير، وأبو داود (٢٦٤٦) في الجهاد والطبري (١٠ / ٤١) في تفسيره.

﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّىٰ يَتَّخِذَ فِي الْأَرْضِ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ أُسْرَى ﴾ جمع أسير، مثل قتيل وقتلى، وجريح وجرحى، ويقال في جمع أسير أيضا : أسارى - بضم الهمزة - وأسارى - بفتحها - وليست بالعالية، وكانوا يشدون الأسير بالقد وهو الإسار، فسمي كل أخيد وإن لم يؤسر أسيرا، قال الأعشى :

وَقَيْدِنِي الشُّعْرُ فِي بَيْتِهِ كَمَا قَيْدَ الْأَسْرَاتِ الْحِمَارَا

وقد مضى هذا في سورة «البقرة»، وقال أبو عمر بن العلاء : الأسرى هم غير الموثقين عند ما يؤخذون، والأسارى هم الموثقون ربطا، وحكى أبو حاتم أنه سمع هذا من العرب .

الثانية : هذه الآية نزلت يوم بدر، عتابا من الله عز وجل لأصحاب نبيه ﷺ (١)، والمعنى : ما كان ينبغي لكم أن تفعلوا هذا الفعل الذي أوجب أن يكون للنبي ﷺ أسرى قبل الإثخان، ولهم هذا الإخبار بقوله : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ﴾، والنبي ﷺ لم يأمر باستبقاء الرجال وقت الحرب، ولا أراد قط عرض الدنيا، وإنما فعله جمهور مبشري الحرب، فالتوبيخ والعتاب إنما كان متوجها بسبب من أشار على النبي ﷺ بأخذ الفدية، هذا قول أكثر المفسرين، وهو الذي لا يصح غيره، وجاء ذكر النبي ﷺ في الآية حين لم ينه عنه حين رآه من العريش وإذ كره سعد بن معاذ وعمر بن الخطاب وعبد الله بن رواحة، ولكنه عليه السلام شغله بغت الأمر ونزول النصر فترك النهي عن الاستبقاء، ولذلك بكى هو وأبو بكر حين نزلت الآيات، والله أعلم، روى مسلم من حديث عمر بن الخطاب، وقد تقدم أوله في «آل عمران» وهذا تمامه، قال أبو زميل : قال ابن عباس : فلما أسروا الأسارى قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر : « ما ترون في هؤلاء الأسارى؟ فقال أبو بكر : يا رسول الله، هم بنو العم والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم فدية، فتكون لنا قوة على الكفار، فعسى الله أن يهديهم للإسلام، فقال رسول الله ﷺ : « ما ترى يا بن الخطاب؟ قلت : لا والله يا رسول الله، ما أرى الذي رأى أبو بكر، ولكني أرى أن تمكنا فنضرب أعناقهم، فتمكن علينا من عقيل فيضرب عنقه، وتمكني من فلان - نسيبا لعمر - فأضرب عنقه، فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها، فهوى رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر ولم يهو ما قلت، فلما كان من الغد جثت فإذا رسول الله ﷺ وأبو بكر قاعدين يبيكان، فقلت : يا رسول الله، أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك، فإن وجدت بكاء بكيت، وإن لم أجد بكاء تبكيت لبكائكما، فقال رسول الله ﷺ : « أبكي للذي عرض علي أصحابك من أخذهم الفداء لقد عرض علي عذابهم أدنى من هذه الشجرة » شجرة قرية كانت من نبي الله ﷺ، وأنزل الله عز وجل : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّىٰ يَتَّخِذَ فِي الْأَرْضِ ۗ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ [الأنفال: ٦٩] فأحل الله الغنيمة لهم (٢).

(١) الواحدي (ص ١٩٧) في أسباب النزول .

(٢) صحيح : وقد سبق .

وروى يزيد بن هارون قال: أخبرنا يحيى، قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: لما كان يوم بدر جيء بالأسارى وفيهم العباس، فقال رسول الله ﷺ: «ما ترون في هؤلاء الأسارى؟» فقال أبو بكر: يا رسول الله قومك وأهلك، استبقهم لعل الله أن يتوب عليهم، وقال عمر: كذبوك وأخرجوك وقاتلوك، قدمهم فاضرب أعناقهم، وقال عبد الله بن رواحة: انظر واديا كثير الحطب فأضرمه عليهم، فقال العباس وهو يسمع: قطعت رحمك، قال: فدخل رسول الله ﷺ ولم يرد عليهم شيئا، فقال أناس: يأخذ بقول أبي بكر رضي الله عنه، وقال أناس: يأخذ بقول عمر، وقال أناس: يأخذ بقول عبد الله بن رواحة، فخرج رسول الله ﷺ فقال: «إن الله ليلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللين ويشدد قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجارة، مثلك يا أبا بكر مثل إبراهيم قال: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦] ومثلك يا أبا بكر مثل عيسى إذ قال: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨] ومثلك يا عمر كمثل نوح عليه السلام إذ قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَارًا﴾ [نوح: ٢٦] ومثلك يا عمر مثل موسى عليه السلام إذ قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] أنتم عائلة فلا يتفلتن أحد إلا بفداء أو ضربة عتق، فقال عبد الله: إلا سهيل بن بيضاء فإني سمعته يذكر الإسلام، فسكت رسول الله ﷺ قال: فما رأييتي أخوف أن تقع علي الحجارة من السماء مني في ذلك اليوم، فانزل الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَفْخَنَ فِي الْأَرْضِ﴾ وفي رواية: فقال رسول الله ﷺ: «إن كاد ليصيبنا في خلاف ابن الخطاب عذاب ولو نزل عذاب ما أفلت إلا عمر»^(١)، وروى أبو داود عن عمر قال: لما كان يوم بدر وأخذ - يعني رسول الله ﷺ - الفداء، أنزل الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَفْخَنَ فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿لَمَسْكُمُ فِيمَا أَخَذْتُمُ﴾ من الفداء «عَذَابٌ عَظِيمٌ» [الأنفال: ٦٨] ثم أحل الغنائم^(٢)، وذكر القشيري أن سعد بن معاذ قال: يا رسول الله، إنه أول وقعة لنا مع المشركين فكان الإثنان أحب إلي، والإثنان: كثرة القتل، عن مجاهد وغيره، أي: يسالغ في قتل المشركين، تقول العرب: أثنخ فلان في هذا الأمر، أي: بالغ، وقال بعضهم: حتى يقهر ويقتل، وأنشد المفضل:

تُصَلِّي الضُّحَى مَا فَهَرَهَا بِتَعْبُدٍ وَقَدْ أَثْنَخْتَ فِرْعَوْنَ فِي كُفْرِهِ كُفْرًا

وقيل: ﴿حَتَّى يَفْخَنَ﴾ يتمكن، وقيل: الإثنان: القوة والشدة، فأعلم الله سبحانه وتعالى أن قتل الأسرى الذين فودوا ببدر كان أولى من فدائهم، وقال ابن عباس رضي الله عنه: كان هذا يوم بدر والمسلمون يومئذ قليل، فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله عز وجل بعد هذا في الأسارى: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤] على ما يأتي بيانه في سورة «القتال» إن شاء الله تعالى، وقد قيل: إنما عوتبوا؛ لأن قضية بدر كانت عزيمة الموقع والتصريف في صناديد قريش وأشرفهم وساداتهم

(١) ضعيف: الترمذي (٣٩٨٤) في تفسير القرآن، وضعفه الألباني، وليس فيه ذكر عبد الله بن رواحة رضي الله عنه

إلا عند الواحدي (ص ١٩٨) في أسباب النزول، والطبري (١٠ / ٤٦) في تفسيره.

قلت: وهذا حديث رجاله ثقات لولا الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه.

(٢) صحيح: أبو داود (٢٦٩٠) في الجهاد، وصححه الألباني.

وأموالهم بالقتل والاسترقاق والتملك ، وذلك كله عظيم الموقع ؛ فكان حقهم أن ينتظروا الوحي ولا يستعجلوا ، فلما استعجلوا ولم ينتظروا توجه عليهم ما توجه ، والله أعلم .

الثالثة : أسند الطبري وغيره أن رسول الله ﷺ قال للناس : « إن شئتم أخذتم فداء الأسارى ويقتل منكم في الحرب سبعون على عددهم وإن شئتم قتلوا وسلمتم » ، فقالوا : نأخذ الفداء ويستشهد منا سبعون ^(١) ، وذكر عبد بن حميد بسنده أن جبريل عليه السلام نزل على النبي ﷺ بتخيير الناس هكذا ، وقد مضى في « آل عمران » القول في هذا ، وقال عبيدة السلماني : طلبوا الخيرتين كتسيهما ، فقتل منهم يوم أحد سبعون ، وينشأ هنا إشكال ، وهي :

الرابعة : وهو أن يقال : إذا كان التخيير فكيف وقع التوبيخ بقوله : ﴿ لَمَسْكُمْ ﴾ ؟ فالجواب : أن التوبيخ وقع أولاً لحرصهم على أخذ الفداء ، ثم وقع التخيير بعد ذلك ، وما يدل على ذلك أن المقداد قال حين أمر رسول الله ﷺ بقتل عقبة بن أبي معيط : أسيري يا رسول الله ، وقال مصعب بن عمير الذي أسر أخاه : شد عليه يدك ، فإن له أمأ موسىرة ^(٢) ، إلى غير ذلك من قصصهم وحرصهم على أخذ الفداء ، فلما تحصل الأسارى وسيقوا إلى المدينة ، وأنفذ رسول الله ﷺ القتل في النضر وعقبة وغيرهما وجعل يرتي في سائرهم نزل التخيير من الله عز وجل ، فاستشار رسول الله ﷺ أصحابه حينئذ ، فمر عمر على أول رأيه في القتل ، ورأى أبو بكر المصلحة في قوه المسلمين بمال الفداء ، ومال رسول الله ﷺ إلى رأي أبي بكر ، وكلا الرأيين اجتهاد بعد تخيير ، فلم ينزل بعد على هذا شيء من تعנית ، والله أعلم .

الخامسة : قال ابن وهب : قال مالك : كان بيد أسارى مشركون فأنزل الله : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَتَّخِذَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ، وكانوا يومئذ مشركين وفادوا ورجعوا ، ولو كانوا مسلمين لأقاموا ولم يرجعوا ، وكان عدة من قتل منهم أربعة وأربعين رجلاً ، ومثلهم أسروا ، وكان الشهداء قليلاً ، وقال أبو عمرو بن العلاء : إن القتلى كانوا سبعين ، والأسرى كذلك ، وكذلك قال ابن عباس وابن المسيب وغيرهم ، وهو الصحيح كما في « صحيح مسلم » ^(٣) ، فقتلوا يومئذ سبعين وأسروا سبعين ، وذكر البيهقي قالوا : فجيء بالأسارى وعليهم شقران مولى رسول الله ﷺ وهم تسعة وأربعون رجلاً الذين أحصوا ، وهم سبعون في الأصل ، مجتمع عليه لا شك فيه . قال ابن العربي ^(٤) : إنما قال مالك : وكانوا مشركين ؛ لأن المفسرين رووا أن العباس قال للنبي ﷺ : إني مسلم ، وفي رواية : أن الأسارى قالوا للنبي ﷺ : آمنا بك ، وهذا كله ضعفه مالك ، واحتج على إبطاله بما ذكر من رجوعهم وزيادة عليه : أنهم غزوه في أحد ، قال أبو عمر بن عبد البر : اختلفوا في وقت إسلام العباس ، فقيل : أسلم قبل يوم بدر ، ولذلك قال ﷺ : « من لقي العباس فلا يقتله وإنما أخرج كرها » ^(٥) ، وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر : « إن أناساً من بني هاشم وغيرهم قد أخرجوا كرها لا حاجة لهم

(١) صحيح : مرسل عن عبيدة ، وموصول عن علي : الترمذي (١٥٦٧) في السير ، وصححه الألباني هناك .

(٢) ذكره ابن هشام في سيرته (٢ / ١٩٨) نقلاً عن ابن إسحاق به مراسلاً .

(٣) صحيح : مسلم (١٧٦٣) في الجهاد والسير .

(٤) أحكام القرآن (٢ / ٨٨١) لابن العربي المالكي .

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب .

بقتالنا : فمن لقي منكم أحدا من بني هاشم فلا يقتله ، ومن لقي أبا البختري فلا يقتله ، ومن لقي العباس فلا يقتل ، فإنه إنما أخرج مستكرها» وذكر الحديث^(١) ، وذكر أنه أسلم حين أسر يوم بدر ، وذكر أنه أسلم عام خيبر ، وكان يكتب لرسول الله ﷺ بأخبار المشركين ، وكان يحب أن يهاجر فكتب إليه رسول الله ﷺ : «أمكث بمكة فمقامك بها أنفع لنا» .

﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

فيه مسألتان :

الأولى : قوله تعالى : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ في أنه لا يعذب قوما حتى يبين لهم ما يتقون ، واختلف الناس في كتاب الله السابق على أقوال ، أصحها ما سبق من إحلل الغنائم ، فإنها كانت محرمة على من قبلنا ، فلما كان يوم بدر ، أسرع الناس إلى الغنائم فأنزل الله عز وجل : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ أي بتحليل الغنائم ، وروى أبو داود الطيالسي في مسنده : حدثنا سلام عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : لما كان يوم بدر تعجل الناس إلى الغنائم فأصابوها ، فقال رسول الله ﷺ : «إن الغنيمة لا تحل لأحد سود الرؤوس غيركم» ، فكان النبي ﷺ وأصحابه إذا غنموا الغنيمة جمعوها ونزلت نار من السماء فأكلتها ، فأنزل الله تعالى : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ إلى آخر الآيتين^(٢) ، وأخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، وقاله مجاهد والحسن ، وعنهما أيضا وسعيد بن جبیر : الكتاب السابق هو مغفرة الله لأهل بدر ، ما تقدم أو تأخر من ذنوبهم^(٣) ، وقالت فرقة : الكتاب السابق : هو عفو الله عنهم في هذا الذنب ، معنا ، والعموم أصح ؛ لقول رسول الله ﷺ لعمر في أهل بدر : «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» ، أخرجه مسلم^(٤) ، وقيل : الكتاب السابق : هو ألا يعذبهم ومحمد عليه السلام فيهم ، وقيل : الكتاب السابق هو ألا يعذب أحدا بذنب أتاه جاهلا حتى يتقدم إليه ، وقالت فرقة : الكتاب السابق : هو مما قضى الله من محو الصغائر باجتناب الكبائر ، وذهب الطبري إلى أن هذه المعاني كلها داخلة تحت اللفظ وأنه يعمها ، ونكب عن تخصيص معنى دون معنى .

الثانية : [قال] ابن العربي^(٥) : وفي الآية دليل على أن العبد إذا اقتحم ما يعتقد حراما مما هو في علم الله حلال له لا عقوبة عليه ، كالصائم إذا قال : هذا يوم نوبي^(٦) فأفطر الآن ، أو تقول المرأة : هذا يوم حيضتي فأفطر ، ففعلا ذلك ، وكان النوب والحيض الموجبان للفطر ، ففي المشهور من المذهب : فيه

(١) خبر مشهور عند أهل السير وهو في سيرة ابن هشام (٢/ ٢١٧) من طريق ابن إسحاق بسند فيه جهالة

(٢) حسن صحيح : الترمذي (٣٠٨٥) في تفسير القرآن ، والطيالسي (٢٤٢٩) في مسنده ، وصححه الألباني .

(٣) حسن إلى سعيد بن جبیر ، وصحيح إلى الحسن : الطبري (١٠/ ٤٩) في تفسيره .

(٤) متفق عليه : البخاري (٣٩٨٣) في المغازي ، ومسلم (٢٤٩٤) في فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، عن

عبي رضي الله عنه .

(٥) أحكام القرآن (٢/ ٨٨٣) لابن العربي المالكي .

(٦) النوب : ما كان منك مسيرة يوم وليلة ، وقيل : ما كان على ثلاثة أيام ، وقيل : ما كان على فرسخين أو

ثلاثة. النسان «نوب» .

الكفارة، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا كفارة عليه، وهي الرواية الأخرى، فوجه الرواية الأولى: أن طرو الإباحة لا يثبت عذرا في عقوبة التحريم عند الهتك، كما لو وطئ امرأة ثم نكحها، وجه الرواية الثانية: أن حرمة اليوم ساقطة عند الله عز وجل فصادف الهتك محلا لا حرمة له في علم الله، فكان بمنزلة ما لو قصد وطء امرأة قد زفت إليه وهو يعتقد أنها ليست بزوجه فإذا هي زوجته، وهذا أصح، والتعليل الأول لا يلزم، لأن علم الله سبحانه وتعالى مع علمنا قد استوى في مسألة التحريم، وفي مسألتنا اختلف فيها علمنا وعلم الله فكان المعول على علم الله، كما قال: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

يقتضي ظاهره أن تكون الغنيمة كلها للغانمين، وأن يكونوا مشتركين فيها على السواء، إلا أن قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١] بين وجوب إخراج الخمس منه وصرفه إلى الوجوه المذكورة، وقد تقدم القول في هذا مستوفى.

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَىٰ إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

فيه ثلاث مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَىٰ﴾ قيل: الخطاب للنبي ﷺ وأصحابه، وقيل: له وحده، وقال ابن عباس رضي الله عنه: الأسرى في هذه الآية عباس وأصحابه، قالوا للنبي ﷺ: آتنا بما جئت به، ونشهد أنك رسول الله، لتصحح لك على قومك، فنزلت هذه الآية^(١)، وقد تقدم بطلان هذا من قول مالك، وفي مصنف أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر أربعمائة^(٢)، وعن ابن إسحاق: بعثت قريش إلى رسول الله ﷺ في فداء أسراهم، ففدى كل قوم أسيرهم بما رضوا، وقال العباس: يا رسول الله، إني قد كنت مسلما، فقال رسول الله ﷺ: «الله أعلم بإسلامك، فإن يكن كما تقول، فالله يجزيك بذلك، فأما ظاهر أمرك فكان علينا فافد نفسك وابني أخوك نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وعقيل بن أبي طالب وحليفك عتبة بن عمرو أخا بني الحارث بن فهر»، وقال: ما ذاك عندي يا رسول الله، قال: «فأين المال الذي دفنته أنت وأم الفضل فقلت لها: إن أصبت في سفري هذا فهذا المال لبني الفضل وعبد الله وقثم»؟ فقال: يا رسول الله، إني لأعلم أنك رسول الله، إن هذا لشيء ما علمه

(١) ذكره الطبري بأسانيد ضعاف عن ابن عباس (١٠ / ٥١، ٥٢) في تفسيره.

(٢) حسن: أبو داود (٢٦٩١) في الجهاد، وحسنه ابن حجر (٧ / ٣٧٤) في الفتح، وضعفه الألباني في الزيادة (أربعمائة)، وصححه بدونها هناك.

غيري وغير أم الفضل، فاحسب لي يا رسول الله ما أصبتم مني عشرين أوقية من مال كان معي، فقال رسول الله ﷺ: «لا، ذاك شيء أعطانا الله منك»، ففدى نفسه وابني أخويه وحليفه، وأنزل الله فيه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾ الآية^(١). قال ابن إسحاق: وكان أكثر الأسارى فداء العباس بن عبد المطلب؛ لأنه كان رجلاً موسراً، فافتدى نفسه بمائة أوقية من ذهب، وفي البخاري: وقال موسى بن عقبة قال ابن شهاب: حدثني أنس بن مالك أن رجلاً من الأنصار استأذنوا رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، ائذن لنا فلتترك لابن أختنا عباس فداءه، فقال: «لا والله لا تدرؤن درهما»^(٢)، وذكر النقاش وغيره: أن فداء كل واحد من الأسارى كان أربعين أوقية، إلا العباس فإن النبي ﷺ قال: «أضعفوا الفداء على العباس»^(٣)، وكلفه أن يفدي ابني أخويه: عقيل بن أبي طالب، ونوفل بن الحارث، فأدى عنهما ثمانين أوقية، وعن نفسه ثمانين أوقية وأخذ منه عشرون أوقية وقت الحرب، وذلك أنه كان أحد العشرة الذين ضمنوا الإطعام لأهل بدر، فبلغت النوبة إليه يوم بدر فاقتتلوا قبل أن يطعم، وبقيت العشرون معه فأخذت منه وقت الحرب، فأخذ منه يومئذ مائة أوقية وثمانون أوقية، فقال العباس للنبي ﷺ: لقد تركتني ما حبيت أسأل قريشا بكفي، فقال النبي ﷺ: «أين الذهب الذي تركته عند امرأتك أم الفضل؟» فقال العباس: أي ذهب؟ فقال له رسول الله ﷺ: «إنك قلت لها: لا أدري ما يصيبني في وجهي هذا فإن حدث بي حدث، فهو لك ولولدك» فقال: يا بن أخي، من أخبرك بهذا؟ قال: «الله أخبرني»، قال العباس: أشهد أنك صادق، وما علمت أنك رسول الله قط إلا اليوم، وقد علمت أنه لم يطلعك عليه إلا عالم السرائر، أشهد أن لا إله إلا الله وأنك عبده ورسوله، وكفرت بما سواه، وأمر ابني أخويه فأسلما، ففيهما نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾^(٤)، وكان الذي أسر العباس أبو اليسر كعب بن عمرو أخو بني سلمة، وكان رجلاً قصيراً، وكان العباس ضخماً طويلاً، فلما جاء به إلى النبي ﷺ قال له: «لقد أعانك عليه ملك»^(٥).

الثانية: قوله تعالى: ﴿إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾ أي: إسلاماً، ﴿يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أي: من الفدية، قيل: في الدنيا، وقيل: في الآخرة، وفي «صحيح مسلم» أنه لما قدم على النبي ﷺ مال من البحرين قال له العباس: إني فاديت نفسي وفاديت عقيلاً، فقال له رسول الله ﷺ: «خذ» فبسط ثوبه وأخذ ما استطاع أن يحمله، مختصر^(٦)، وفي غير الصحيح: فقال له العباس: هذا خير مما أخذ مني، وأنا بعد أرجو أن يغفر الله لي، قال العباس: وأعطاني زمزم، وما أحب أن لي بها جميع أموال أهل مكة، وأسند الطبري إلى العباس أنه قال: في نزلت حين أعلمت رسول الله ﷺ بإسلامي، وسألته أن يحاسبني بالعشرين أوقية التي أخذت مني قبل المفاداة فأبى،

(١) رواه الواحدي (ص ١٩٩) في أسباب النزول من طريق الكلبي والبيهقي (٣/٣٤٢، ٣٤٣) من طريق ابن إسحاق.

(٢) صحيح: البخاري (٤٠١٨) في المغازي.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ.

(٤) ضعيف: وقد سبق.

(٥) صحيح: الهيثمي (٦/ ٨٥) في المجمع، وعزاه لأحمد بسند صحيح دون ذكر أبي اليسر، رضي الله عنه.

(٦) صحيح: البخاري (٤٢١) في الصلاة معلقاً.

وقال: «ذلك فيء» فأبدلني الله من ذلك عشرين عبدا كلهم تاجر بمالي^(١)، وفي مصنف أبي داود عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما بعث أهل مكة في فداء أسراهم، بعثت زينب في فداء أبي العاص بمال، وبعثت فيه بقلادة لها كانت عند خديجة أدخلتها بها على أبي العاص، قالت: فلما رآها رسول الله ﷺ رق لها رقة شديدة وقال: «إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها وتردوا عليها الذي لها؟» فقالوا: نعم، وكان النبي ﷺ أخذ عليه أو وعده أن يخلي سبيل زينب إليه، وبعث رسول الله ﷺ زيد بن حارثة ورجلا من الأنصار فقال: «كونا بطن يأجج حتى تمر بكما زينب فتصحبها حتى تأتيا بها»^(٢). قال ابن إسحاق: وذلك بعد بدر بشهر، قال عبد الله بن أبي بكر: حدثت عن زينب بنت رسول الله ﷺ أنها قالت: لما قدم أبو العاص مكة قال لي: تجهزي، فالحقي بأبيك، قالت: فخرجت أتجهز فلقيتني هند بنت عتبة فقالت: يا بنت محمد، ألم يبلغني أنك تريدين اللحوق بأبيك؟ فقلت لها: ما أردت ذلك، فقالت، أي بنت عم، لا تفعلني، إني امرأة موسرة وعندني سلع من حاجتك، فإن أردت سلعة بعتكها، أو قرضا من نفقة أقرضتك، فإنه لا يدخل بين النساء ما بين الرجال، قالت: فوالله ما أراها قالت ذلك إلا لتفعل، فخفتها فكنمتها وقلت: ما أريد ذلك، فلما فرغت زينب من جهازها ارتحلت وخرج بها حموها يقود بها نهارا كنانة بن الربيع، وتسامع بذلك أهل مكة، وخرج في طلبها هبار بن الأسود ونافع بن عبد القيس الفهري، وكان أول من سبق إليها هبار فَرَوَّعَهَا بالرمح وهي في هودجها، ويرك كنانة ونثر نبله، ثم أخذ قوسه، وقال: والله لا يدنو مني رجل إلا وضعت فيه سهما، وأقبل أبو سفيان في أشراف قريش فقال: يا هذا، أمسك عنا نبلك حتى نكلمك، فوقف عليه أبو سفيان، وقال: إنك لم تصنع شيئا، خرجت بالمرأة على رؤوس الناس، وقد عرفت مصيبتنا التي أصابتنا بيدر فتظن العرب وتحدث أن هذا وهن منا وضعف خروجك إليه بانته على رؤوس الناس من بين أظهرنا، ارجع بالمرأة فأقم بها أياما، ثم سلها سلا رفيقا في الليل فألحقها بأبيها، فلعمري ما لنا بحبسها عن أبيها من حاجة، وما لنا في ذلك الآن من ثورة^(٣) فيما أصاب منا، ففعل فلما مر به يومان أو ثلاثة سلها، فانطلقت حتى قدمت على رسول الله ﷺ فذكروا أنها قد كانت ألفت - للروعة التي أصابتها حين روعها هبار ابن أم درهم - ما في بطنها.

الثالثة: قال ابن العربي^(٤): لما أسر من المشركين تكلم قوم منهم بالإسلام ولم يمشوا فيه عزيمة ولا اعترفوا به اعترافا جازما، ويشبه أنهم أرادوا أن يقربوا من المسلمين ولا يبعثوا من المشركين، قال علماؤنا: إن تكلم الكافر بالإيمان في قلبه وبلسانه ولم يمش فيه عزيمة لم يكن مؤمنا، وإذا وجد مثل ذلك من المؤمن كان كافرا، إلا ما كان من الوسوسة التي لا يقدر على دفعها فإن الله قد عفا عنها وأسقطها، وقد بين الله لرسوله ﷺ الحقيقة فقال: ﴿وَإِنْ يَرِيدُوا خِيَانَتَكَ﴾ أي: إن كان هذا القول

(١) ضعيف: فيه سفيان بن وكيع وهو ضعيف، وفيه تدليس ابن إسحاق. الطبري (١٠ / ٥١) في تفسيره.

(٢) صحيح: أبو داود (٢٦٩٢) في الجهاد، وصححه الألباني هناك.

(٣) الثورة: الثأر. اللسان «ثأر».

(٤) أحكام القرآن (٢ / ٨٨٥) لابن العربي المالكي.

منهم خيانة ومكرا ﴿فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ بكفرهم ومكرهم بك وقتالهم لك، وإن كان هذا القول منهم خيرا ويعلمه الله فيقبل منهم ذلك ويعوضهم خيرا بما خرج عنهم ويغفر لهم ما تقدم من كفرهم وخيانتهم ومكرهم، وجمع خيانة خيائن، وكان يجب أن يقال: خوائن لأنه من ذوات الواو، إلا أنهم فرقوا بينه وبين جمع خائنة، ويقال: خائن وخوان وخونة وخانة.

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أَوْلِيَّكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ لَيْتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿١٦﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أَوْلِيَّكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿١٧﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأَوْلِيَّكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٨﴾ ﴿١٩﴾

فيه سبع مسائل :

الاولى : قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ختم السورة بذكر الموالاة ليعلم كل فريق وليه الذي يستعين به، وقد تقدم معنى الهجرة والجهاد لغة ومعنى، ﴿وَالَّذِينَ آوُوا وَنَصَرُوا﴾ معطوف عليه، وهم الأنصار الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم، وانضوى إليهم النبي ﷺ والمهاجرون، ﴿أَوْلِيَّكَ﴾ رفع بالابتداء، ﴿بَعْضُهُمْ﴾ ابتداء ثان ﴿أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ خبره، والجمع خبر ﴿إِنَّ﴾، قال ابن عباس: ﴿أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ في الميراث، فكانوا يتوارثون بالهجرة، وكان لا يرث من آمن ولم يهاجر من هاجر، فنسخ الله ذلك بقوله: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ الآية، أخرجه أبو داود^(١)، وصار الميراث لذوي الأرحام من المؤمنين، ولا يتوارث أهل ملتين شيئا، ثم جاء قوله عليه السلام: ﴿ألحقوا الفرائض بأهلها﴾^(٢) على ما تقدم بيانه في آية الموارث .

وقيل: ليس هنا نسخ، وإنما معناه في النصرة والمعونة، كما تقدم في «النساء»، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ ابتداء والخبر «مَا لَكُمْ مِنْ لَيْتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ»، وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة: «مِنْ وَلَايَتِهِمْ» بكسر الواو . وقيل: هي لغة، وقيل: هي من وليت الشيء، يقال: وُلِّيَّ بَيْنَ الْوَلَايَةِ، ووال بين الولاية، والفتح في هذا أبين وأحسن؛ لأنه بمعنى النصرة والنسب . وقد تطلق الولاية، والولاية بمعنى الإمارة .

الثانية : قوله تعالى: ﴿وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ يريد: إن دعوا هؤلاء المؤمنون الذين لم يهاجروا

(١) صحيح : أبو داود (٢٩٢١) في الفرائض، وصححه الألباني هناك .

(٢) صحيح : وقد سبق .

من أرض الحرب عونكم بنفير أو مال لاستنقاذهم فأعينوهم، فذلك فرض عليكم فلا تخذلوهم، إلا أن يستنصروكم على قوم كفار بينكم وبينهم ميثاق، فلا تنصروهم عليهم، ولا تنقضوا العهد حتى تتم مدته. ابن العربي^(١): «إلا أن يكونوا أسراء مستضعفين، فإن الولاية معهم قائمة والنصرة لهم واجبة، حتى لا تبقى منا عين تطرف حتى تخرج إلى استنقاذهم إن كان عددنا يحتمل ذلك، أو نبذل جميع أموالنا في استخراجهم حتى لا يبقى لأحد درهم، كذلك قال مالك وجميع العلماء، فإننا لله وإنا إليه راجعون، على ما حل بالخلق في تركهم إخوانهم في أسر العدو، وبأيديهم خزائن الأموال، وقضول الأحوال والقدرة والعدد والقوة والجلد، الزجاج: ويجوز «فعلينا النصر» بالنصب على الإغراء.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ قطع الله الولاية بين الكفار والمؤمنين، فجعل المؤمنين بعضهم أولياء بعض، والكفار بعضهم أولياء بعض، يتناصرون بدينهم ويتعاملون باعتقادهم. قال علماؤنا في الكافرة يكون لها الأخ المسلم: لا يزوجها؛ إذ لا ولاية بينهما، وزوجها أهل ملتها، فكما لا يزوج المسلمة إلا مسلم فكذلك الكافرة لا يزوجها إلا كافر قريب لها، أو أسقف، ولو من مسلم، إلا أن تكون معتقة، فإن عقد على غير المعتقة فسح إن كان لمسلم، ولا يعرض للنصراني، وقال أصبغ: لا يفسخ، عقد المسلم أولى وأفضل.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَقْعَلُوهُ﴾ الضمير عائد على الموارثة والتزامها، والمعنى: إلا تتركوهم يتوارثون كما كانوا يتوارثون، قاله ابن زيد، وقيل: هي عائدة على التناصر والمؤازرة والمعاونة واتصال الأيدي. ابن جريج وغيره: وهذا إن لم يفعل تقع الفتنة عنه عن قريب، فهو أكد من الأول، وذكر الترمذي عن عبدالله بن مسلم بن هرمز عن محمد وسعد ابني عبيد عن أبي حاتم الزني قال قال رسول الله ﷺ: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير»، قالوا: يا رسول الله، وإن كان فيه؟ قال: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه» ثلاث مرات^(٢)، قال: حديث حسن غريب.

وقيل: يعود على حفظ العهد والميثاق الذي تضمنه قوله: ﴿إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾، وهذا وإن لم يفعل فهو الفتنة نفسها.

وقيل: يعود على النصر للمسلمين في الدين، وهو معنى القول الثاني، قال ابن إسحاق: جعل الله المهاجرين والأنصار أهل ولايته في الدين دون من سواهم، وجعل الكافرين بعضهم أولياء بعض، ثم قال: ﴿إِلَّا تَقْعَلُوهُ﴾ وهو أن يتولى المؤمن الكافر دون المؤمنين، ﴿تَكُنْ فِتْنَةً﴾ أي محنة بالحرب، وما أخرج معها من الغارات والجلاء والأسر، والفساد الكبير: ظهور الشرك، قال الكسائي: ويجوز النصب في قوله: ﴿تَكُنْ فِتْنَةً﴾ على معنى تكن فعلتكم فتنة وفسادا كبيرا. ﴿حَقًّا﴾ مصدر، أي: حققوا إيمانهم بالهجرة والنصرة.

وحقق الله إيمانهم بالبشارة في قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ أي: ثواب عظيم في الجنة.

(١) أحكام القرآن (٢/ ٨٨٧) لابن العربي المالكي.

(٢) حسن غريب: الترمذي (١٠٨٥) في النكاح، وصححه الألباني هناك.

الخامسة : قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا﴾ يريد من بعد الحديدية وبيعة الرضوان، وذلك أن الهجرة من بعد ذلك كانت أقل رتبة من الهجرة الأولى، والهجرة الثانية هي التي وقع فيها الصلح، ووضعت الحرب أوزارها نحو عامين ثم كان فتح مكة، ولهذا قال عليه السلام: «لا هجرة بعد الفتح»^(١)، فبين أن من آمن وهاجر من بعد يلتحق بهم، ومعنى «مِنكُمْ» أي: مثلكم في النصر والمؤالة.

السادسة : قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ ابتداءً، والواحد ذو، والرحم مؤنثة، والجمع أرحام، والمراد بها ههنا العصابات دون المولود بالرحم، وما يبين أن المراد بالرحم العصابات قول العرب: وصلتك رحم، لا يريدون قرابة الأم، قالت قتيلة بنت الحارث - أخت النضر بن الحارث - كذا قال ابن هشام، قال السهيلي: الصحيح أنها بنت النضر لا أخته، كذا وقع في كتاب الدلائل - ترثي أباهما حين قتله النبي ﷺ صبرا - بالصفراء:

يَا رَاكِبًا إِنَّ الْأَيْلَ مَطْنَةٌ	من صُبْحِ خَامِسَةٍ وَأَنْتَ مُوقِفٌ ^(٢)
أَبْلَغَ بِهَا مَيْتًا بَأَن تَحْيِيَّةٌ	مَا إِنْ تَزَالُ بِهَا النَّجَائِبُ تَخْفِقُ
مَنِي إِلَيْكَ وَعَبْرَةٌ مَسْفُوحَةٌ	جَادَتْ بِوَكَافِهَا وَآخِرَى تَحْتُ
هَلْ يَسْمَعُنِي النَّضْرُ إِنْ نَادَيْتُهُ	أَمْ كَيْفَ يَسْمَعُ مَيْتَ لَا يَنْطِقُ
أَمْحَمَّدُ يَا خَيْرَ ضَنْءٍ كَرِيمَةٍ	فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرَقٌ ^(٣)
مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبَّمًا	مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْتَقُ ^(٤)
لَوْ كُنْتَ قَابِلًا فِدِيَّةَ لَفِدَيْتُهُ	بِأَعَزِّ مَا يُفْدَى بِهِ مَا يُنْفَقُ
فَالنَّضْرُ أَقْرَبُ مِنْ أَسْرَتِ قُرَابَةٍ	وَأَحَقُّهُمْ إِنْ كَانَ عَسْتِ يُعْتَقُ
ظَلَّتْ سَيْوْفُ بَنِي أَبِيهِ تَنْوِشُهُ	لِللَّهِ أَرْحَامٌ هُنَاكَ تَشْتَقِقُ
صَبْرًا يُقَادُ إِلَى الْمَنِيَّةِ مُتَعَبًا	رَسْفَ الْمُقَيْدِ وَهُوَ عَانٌ مُوْتَقٌ ^(٥)

السابعة : واختلف السلف ومن بعدهم في توريث ذوي الأرحام - وهو من لا سهم له في الكتاب - من قرابة الميت وليس بعصبة، كأولاد البنات، وأولاد الأخوات وبنات الأخ، والعممة والخالة، والعم أخ الأب للأم، والجد أبي الأم، والجدة أم الأم، ومن أدلى بهم، فقال قوم: لا ير من لا فرض له من ذوي الأرحام، وروي عن أبي بكر الصديق وزيد بن ثابت وابن عمر، ورواية عن علي، وهو قول أهل المدينة، وروي عن مكحول والأوزاعي، وبه قال الشافعي رضي الله عنه، وقال

(١) متفق عليه : وقد سبق .

(٢) الأئيل : منبت الأراك، وأئيل : موضع قرب المدينة، وفيه عين ماء لجعفر بن أبي طالب رضي الله عنه .
اللسان . ومن صبح خامسة : أي: من صبح ليلة خامسة، لأنها كانت بمكة، وبينها وبين الأئيل الذي بالصفراء وهو مكان قبر أخيها هذه المسافة .

(٣) الضنء : بالكسر : الأصل . اللسان « ضنأ » . والمعرق : من له عرق أصيل في الكرم . اللسان « عرق » .

(٤) الحنق : شدة الغيظ . اللسان « حنق » .

(٥) الرسف : مشية المقيد للسان « رسف » ، والأبيات في سيرة ابن هشام (٣/ ١٢٣) مع الروض الأنف .

بتوريتهم: عمر بن الخطاب وابن مسعود ومعاذ وأبو الدرداء وعائشة وعلي في رواية عنه، وهو قول الكوفيين وأحمد وإسحاق، واحتجوا بالآية، وقالوا: وقد اجتمع في ذوي الأرحام سببان: القرابة، والإسلام، فهم أولى ممن له سبب واحد وهو الإسلام، أجاب الأولون فقالوا: هذه آية مجملة جامعة، والظاهر بكل رحم قرب أو بعد، وآيات المواثيق مفسرة والمفسر قاض على المجمل ومبين، قالوا: وقد جعل النبي ﷺ الولاء سبباً ثابتاً، أقام المولى فيه مقام العصبة فقال: «الولاء لمن أعتق»^(١)، ونهى عن بيع الولاء وعن هبته^(٢)، واحتج الآخرون بما روى أبو داود والدارقطني عن المقدم قال: قال رسول الله ﷺ: «من ترك كلاً فألي» وربما قال: فألي الله وإلى رسوله «ومن ترك مالا فلورثته، فأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه، والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه، ويرثه»^(٣)، وروى الدارقطني عن طاوس قال: قالت عائشة رضي الله عنها: الله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له. موقوف^(٤)، وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الخال وارث»^(٥)، وروي عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ عن ميراث العممة والخال فقال: «لا أدري حتى يأتيني جبريل»، ثم قال: «أين السائل عن ميراث العممة والخال؟» قال: فأتى الرجل فقال: «سارني جبريل أنه لا شيء لهما»^(٦)، قال الدارقطني: لم يستدعه غير مسعدة عن محمد بن عمرو وهو ضعيف، والصواب مرسل، وروي عن الشعبي قال: قال زياد بن أبي سفيان لجليسه: هل تدري كيف قضى عمر في العممة والخال؟ قال: لا، قال: إني لأعلم خلق الله كيف قضى فيهما عمر، جعل الخالة بمنزلة الأم، والعممة بمنزلة الأب .

(١) متفق عليه : وقد سبق .

(٢) صحيح : وقد سبق .

(٣) صحيح : أبو داود (٢٩٠١) في الفرائض ، والنسائي (٦٣٥٤) في الكبرى ، وصححه الألباني .

(٤) كذا رواه الدارقطني (٨٥ / ٤) في سننه .

(٥) صحيح : صححه الألباني (٣٣٣٧) في صحيح الجامع عن أبي هريرة ، و (٣٣٣٨) عن عائشة .

(٦) ضعيف : الدارقطني (٩٩ / ٤) في سننه وذكر المصنف علته .